

١٦٢٢

رسالة
بوقف
المقنود

أبو

المسعود

٢١٦٣٨ رسالة بوقف المنقود ، تأليف أبي السعود ، محمد
م

بن محمد - ٩٨٢ هـ خط القرن الحادي عشر
السجري تقديرا
٢٢ ق ١٩ س
٢٠٥٤ اسم
نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ١ - ٢٢) خطها

نسخ
الاعلام ٢٨٨:٧
شذرات الذهب ٣٩٨:٨
١ - المعاملات ، الفقه الاسلامي و اصوله
٢ - المعرف لف ب - تاريخ النسخ

١٦٣٣ م
١

٢١٦٣٨ السيف الصارم فن عدم جواز وقف المنقول والدراهم
م

تأليف البركلي ، محمد بن بهير علي - ٩٨١ هـ
خط القرن الحادي عشر السجري تقديرا
٤٤ ق ١٩ س
٢٠٥٤ اسم
نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٢٢ - ٦٤) خطها

نسخ مستاد
الاعلام ٢٨٦:٦
هدية الصارفين ٢٥٢:٢
١ - المعاملات ، الفقه الاسلامي و اصوله
٢ - المعرف لف ب - تاريخ النسخ

١٦٣٣ م
٢

دُجُودِ اَصْحَارِی ، محمد بہ محمد بہ مصطفیٰ الحنفی

ت . ۹۸۷ ہجریہ .

رسالة بوقف النقود

للقاضى المرحوم ابى السعد

رحمه الله تعالى

والمسلمين امين

والحمد لله

وحد

م

المكتبة العامة

جامعة القاهرة

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب مجموع

الرقم ١٦٢٢

اسم المؤلف

تاريخ النسخ

٦٤ ف

١٤٠٥ هـ

ملاحظات

٠٨٤

٢١٦٢٢

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله بحق الحق ومعلمهم الصواب
والصلاة والسلام على افضل من اوتي
الحكمة وفصل الخطاب وعلى اله
الخير العظام وصحة البررة الكرام
قوله فاعلم ان وقف المنقول
تبعاً للعقار **قوله** كوقف البناء مع العروة
ووقف العبيد والبران والالات الزراعية
مع الارض جائز الا عند الامام الوحيفة
واما وقفه اصاله فالقيا سر عدم جواز
لفقدان الشرط الذي هو التاييد وبه
اخذ ابو يوسف الا السلاح والكرام فانه
تركه فيها بالنصر ومحمد تركه بالتعامل ايضا
فاجاز وقف ما تعارفه الناس وعلمته
عامه المسايخ واما الشافعي فقد حوز
على الاطلاق اي غير مقيد بالنصر ولا بالتعارف
فما يمكن الانتفاع به مع بقائه كعامه
اعيان المنقولات واما ما يتبع لا يمكن الانتفاع
به مع بقائه كالدراهم مثلاً **قوله** فقد ذكر

في فتاوى العتاي بنية القول بجواز وقفه
في موضع تعارفه اهله بناء على قاعده
محمد كما سيبيح تفصيله وما ذكره في البرازيه
من جواز وقف الدراهم والدنانير والمكيلات
والموزونات غير مقيد بقيد التعارف
لا بد من حملها على التقييد بالتقييد المذكور
كما ذكر قبله من مسئلة وقف المقررة على الربا
والا فالقول بالجواز على الاطلاق خارج عن
اصول ائمتنا **قوله** كما ذكره في الفتنه مغرباً
الى صاحب المحيط من صحة وقف الدنانير
على مرضى الصوفية يجبان بحمل على التقييد
المذكور ايضا والا فقد نقل عنه الثقة
عدم صحة وقف الدنانير بناء على عدم التعارف
كما سياتي مفصلاً نعم بالجواز مطلقاً منسوقاً
الى غير ذلك مما روي عنه الا تفناري كما هو المشهور
في الكتب **قوله** وقد نسب القول بصحة وقف
الدنانير الى ابن سينا الزهري فيما نقله
الامام محمد اسعيل البخاري في صحيحه حيث
قال وقال الزهري فيما حوّل ألف دينار في سبيل

الله ودفعها الى غلام له تاجر فيتجر بها
ويعمل برحمته صدقة للمستلمين والاقربين
هل للرجال ان يأكل من ربح تلك الالف
وان لم يكن جعل صدقة للمستلمين قال ليس
له ذلك انتهى **و**لفظ الوقف وان لم يصرح
به في عيادته ولكن يجعل الاصل في سبيل الله
ويعمل برحمته صدقة للمستلمين صريح في ان
المرااد به الوقف العمود **ف** كما يودن به
امراؤه في كتاب الوقف في باب مترحم
بوقف المدواب والكراع والعروض والقات
ويت القول باليس للواقف ان يأكل من الربح
ظاهر في ان رواية المزور في الوقف ولا
لما جرم بذلك بناء على صحة الرجوع في الاصل
كما لا يخفى اذا تمتل هذا فنقول الطر بوق
ما ذهبا له الامام محمد فانه سهل التلوك
للحكام وقليل المونة في التجمل والاحكام
لان من قرأ ان وسع المجال حيث لم يشترط
قتل القارص لكن المشهور ان رايه كراي الاما
ابو حنيفة رحمه الله لا يلزم الوقف الا بالحقا

او باخراجه مخرج الوصية والخروج عن الملك
بلا نقضا وان كان رواية عن ابن حنيفة
رحمه الله كما ذكر في بعض المروج الهداية
الا انه مع ضعفها ومخالفتها لما هو المشهور
منه لم تنقل متالفة زفر له في تلك الرواية
فيكون في سبيل التجمل بضائقة يتعسر
على الحكام تلوكه كما ستره ان شاء الله تعالى
واما الامام الزهري فانه وان كان من اجله
كبار التابعين قال عمر بن عبد العزيز رضي
الله عنه لا اعلم احدا اعلم بالسنة منه
وقيل المحول من اعلم من رات قال ابن سناء
قيل ثم قال ابن سناء بقلت مؤكدا
انما خليل حقيق بان يمسك باقواله وتيقده
بافعاله وقد تمسك بوقفه الحصاصنة
تضاعف ما تمسك به في صحة الوقف من
اوقاف رسول الله صلى الله عليه وسلم
حيث قال وحديثي محمد بن عبد الله قال
حين الزهري كانوا الاله وذفعها الى مولى له
فأت المولى في حياته فجعلني مكانه انتهى

لكنه لما لم يكن من اعمتنا الذين يابدهم
عقد الامور وطمنا لم يكن الالتجاء الى رايه
خاليا عن ايمان الاضطراب وضيق الحال
فالحوار فالامام المنشاء ما سلكه الامام
محمد بن مسلك التعارف وتبعه فقهاء
الامصار ومشايع الاقطار فنقول والله
الهادي الى سواء السبيل ونو حسنا ونم
الوكيل قد استمرت عبارات المعبرات
قائمة على ان ما تعارف الناس وفقه
من المقول يجوز وفقه عند محمد ومالا
قلنا قال الامام الرضائي في المبسوط في وقف
المقول اختلاف بينك وبينك سوف محتمل
والجواب الصحيح فيه ان ما جرى الفرو
بين الناس بالتوقف فيه يجوز باعتبار
العرف وقال رضي الدين الرضائي في المحط
قد محمد ما تعارفه الناس وقف من المقول
فانه يجوز استحسانا كما لمشار والفاسر
والقدوم والمراحل والحنازة والمصحف
وحوه ومالا تعارف وفقه لا يجوز

لوقف

كوقف الامتعة والحيوان ثم قال وانا وقف
الكتب فقد اختلفوا فيه والاصح انه يجوز لمكان
التعارف وقال في المنهاية وعن محمد بن جوير
وقف ما فيه تعامل من المنقولات كالغاسر
والرد والقدوم والمشار والحنازة وثنا
والقدوم والمراحل والمصاحف الى قوله
ومالا ليعامل فيه لا يجوز وفقه عندنا
وقال في غاية البيان ناقلا عن مبسوط
شيخ الاسلام وقال محمد ما تعارفه
الناس وفقه من المقول فانه يجوز استحسانا
كالمنشار والغاسر والحنازة والمصحف لقراءة
القران والقدوم والمراحل ومالا ليعامل
وفقه لا يجوز كوقف الشيا والحيوان
وغيره من الامتعة وكذا في سائر ولا
تحقق على اهل الاضاف ان كلمة الواقفة
في عبارة الامام محمد ليست عبارة
عن بعض المنقولات المعهودة ولا تخص
فيما ذكر من الامثلة المعذودة بل هي محمولة
على عمومها حسب عموم ما وقع في حيز الضلة

من التعارف والتعامل والتخصص امثلة
 الحواز بالذكري ليس لحصر القول بالحواز
 فيها كما ان افراد بعض امثلة عدم الحواز
 بالاميراد ليس لقصر القول بعد الحواز
 فيها قطعاً بل المراد توضيح حال القسرين
 بالتمثيل على حسب التقوى غير من التعارف
 وعدمه فذلك اخذ من احوال كل عصر من تلك
 مسلكه يعلمون بموجب ذلك العموم ويحوز
 في كل مادة بالاجاب والنفي حسب ما عاينوا
 في اعصارهم من التعارف وعدمه من غير
 معرفة بين منقول حتى انهم صرحوا بالحوار
 فيما صرح فيه محمد بعد منه كما في وفق
 الحيوان والسياب قال في المحيط البرهان
 والذخيرة وسئل عمن وفق بقرة
 على رباط على ان ما يخرج من لبنها وسمها
 يعطى ابن السبيل قال ان كان في موضع
 ذلك في اوقافهم رجوت ان يكون جائزاً
 ومن المشايخ من قال بالحواز مطلقاً لانه
 جري التعارف به في ديار المسلمين قال

صاحب

صاحب الهداية في التجسس والزبد عقيب
 هذه المسئلة والقطع فيها بالحواز في موضع
 التعارف رجل وقف ثوراً على اهل قرية
 لا يذاه بقدرته لا يضره لان وفق المنقول
 لا يضره مقصوداً الا فيما فيه تعارف هنا
 وهذا كذا ذكر الفاضل الشرحي في المحيط
 ثم قال ولو وقف بقرة على رباط على ان
 لبنها يعطى ابن السبيل جاز كما يجوز ما السقا
 وفيها رجل وفق ثوراً على اهل القرية
 لا يذاه بقدرته لا يضره لانه ليس بقرة
 مقصودة وليس فيه عرف ظاهر وقال
 في الفتاوى الغنائية وفق بقرة على رباط
 ليس من لبنها ابن السبيل قال لا يجوز
 لانه غير متعارف حتى لو كان في موضع تعا
 ذلك يجوز استحساناً ولو وقف دراهم
 او مكيلاً او ثياباً بالقرح وقاتل في موضع
 تعارفوا ذلك لفتى بالحواز فنزل كيف
 قال الدرهم تقرض الفقراء او تدفع مضاراً
 يتصدق بالبرج والحنطة تقرض الفقراء

ان كان في موضع تعارفوا
 ذلك جاز

ثم يؤخذ منهم والسياب والاكسب يعطى
للقراء ليليلتها عند حاجتهم ثم تؤخذ فانظر
كيف حافظوا على عموم العبارة المذكورة
وتجملوا بذلك الامر بحض التعارف ولم
يفصلوا في ذلك بين منقول ومنقول
اذ قلت كيف يدخله محل النزاع اعني التقو
تحت اسم المنقول ولها اسم خاص به يميز
عن الاعيان المنقولة حتى يندرج تحت
عموم العبارة المذكورة قلت لا شك في انها
داخلة تحت لغة واختصاصها عرفا او
باسم خاص لها عند استعمالها في مقابلة
الاعيان لا ينافي دخولها تحت وقت
الاطلاق عرفا وشرعا كيف لا وقد صرح
بذلك صاحب المحيط حيث نقل عنه الامام
الاشتروشي في فضوله بانه سئل عن قول
وقفت عشرين دنيا راع على محمد كذا قال
لا يصح لانه وفق منقول ووفق المنقول
لا يصح الا فيما تعارفوا استحسانا فان قلت
هب ان الاسم تناول لها لكن لا يمكن دخولها

خ

تحت حكم الجواز فافهما من معنى مناف لصرف
مفهوم الوقف عليهما وما نفع من يوفيه
احكام اليها اعني عدم امكان الانتفاع
بقايع بقاء عنها قلت تزل بقا المناكها
متزلة بقاء اعيانها وبذلك ثم صدق
التعريف وترتبا لاحكام عليهما واليه
اشار بقوله الدرهم بقرض للفقر او تدفع
مضاربة وصدق بها الرزح والخطبة
بقرض للفقر اتم لواحد منهم فقد جعل
بقايعها في ذمة المستقرض او يد المضارب
بمتزلة بقاء العين فكانه يسير بصورة
الاقرار الى انتفاع الفقير بعين الوقف
ويصوره المضاربة الى انتفاعه بقلته
وتحقيقه انهم جعلوا القرض عادة فاشا
موارد المثل بذلك مقام رد عين الماخوذ
قال في كتاب المدائيات من الذخيرة في
النساء تحز قول محمد رحمه الله لان رد المثل
قائم رد العين حكما ولهذا اجاز استقراض
الفضة ولو كان صرفا كان صرفا بيشة

وذلك لا يجوز فنكون حير امثال النقود
بمنزلة حبر اعنا بما وبقا امثالها في اشارة
الاستعمال في حكم بقاء اعنا بما اذا فرف
بينهما فيما يرجع المقصود وقد اعتبر ابو
ويحمد رحمه الله هذا المعنى حيث قال لا يقسم
الوقف اذا كان مساعا اما بعد الحكم بصفحة
فقط واما ما قيل ذلك في ان يكون اقليم
ارض في قفاها جميعا وسيلها الى متولى
واحد معا فان ذلك صحيح عند محمد ايضا
فقد قال لا يصح القسمة مع ان البيع والمبادلة
في قسمة العقار غالب ومعنى الاقرار
مغلوب على عكس ما في القسمة المثلثات
لكلها حلا ذلك اقرار انظر للوقف وبقا
له كما ذكر في شروح الهداية وكذا اقيم قيمة
الوقف وما لشري لها مقامه فيما اذا
استولى عليه غاصب لا يمكنه استخلاصه
منه حيث قيل انه يوضع منه قيمة ولشري
به بدله كما ذكر في غامة الكتب وقد ذكر
في الذخيرة انه روي عن محمد رحمه الله ان الارض

اذا صنعت عن الاستقلال والقيم بحد بينهما
ارض اخرى متى اكر رعا كان له ان يبيع هذه
الارض ولشري بينهما ما يوافق رعا وقر
في الحاشية ولو قال الواقف في الوقف على ان
اعينها واشري بينهما ايضا اخرى ولم يرد
على هذا في القياس يبطل الوقف لانه لم يذكر
اقامة ارض اخرى مقام الاولى وفي الاستحسان
يقع الوقف لان الارض الاولى تعينت للوقف
فيكون ثمنها قايما مقامها حيث جعل بدل
الوقف وقيمه وثمره وما لشري بها قايما
مقامه واعتبر بقاء ذلك ولا يتقاع به
بقا الاصل الوقف واستقاع به فلا يجوز
امثال النقود واستقاعا لها اولى والتقار
بين النقود وبين ما ذكر في المنقول
المتحددة بسرعة التبدل ويطيه بعد
ان يكون في شيء منها بقاء مزيد لا يجري
كثير يقع لما ان البقا في الحالة لا يميزه بدلا
عند الكسافي واما الممتنا فلا اعتداد بذلك
عند ماصلا كما استعرف ان قلت فما صنعت

نما وقع في غاشية المعصيات من في المصريح بعدم
حوار وقف الدرامم والدناير قال في الهداية
نصده الجواب عن قول الشافعي لنا ان الوقف
فيه لا يتايد ولا يذم منه على ما بينا وقصار
كالدناير والدرامم وقال في فاية البيان
ناقل من ميسوط شيخ الاسلام بعد ما ذكر
قول ابن يوسف ومحمد الشافعي رحمه الله
على انه لا يصح وقف الدرامم والدناير وفي
الخاتمة رجل قال ثلث مالي وقف ولم يرد
على هذا قال ابو نصر ان كان ماله نقدا فذا
القول باطل بمنزلة قوله هذه الدرامم وقف
وان كان ماله صنياغا بصيرا وقف على الفقرا
فهكذا في سائر الكتب فكيف يقول في مقالة
هذه النسخات على ان ما نقل العتاي مشر
الى ضعفه بقوله وقيل رحمه الله وقد نقل
قبله عدم الحوار بطريق اخر مر كما مرية قلت
القول المذكور حيث كان مبنيا على القاعد
التي مهدها الامام محمد وبلغها المساج
بالقيول وموافق الاصول اعيننا الميسوط

في تنزيل مثل التي بمنزلة جميعا عرفنة مفضلا
وقد نقل مثل الامام العتاي في قناويه من غير
قدح فيه بل على وجه شعريا رضاه من اراد
كفية الاستحار والاستفاح المتوسطة بتلك
الاصول تقربا اليه الى الامام وازاله ما
يلوح من ظاهرا حال من مخالفة النقول بعدم
بقائها لسائر المقولات مع ان يمتنع به كما يصح
ان يمتنع لسائر الروايات الواردة في صحة
وقف سائر المقولات فما لم يصح بعدمها
لعدم التعارف في عصر كالمروايات الواردة
في وقف التقرم على الرباط مع نصريح محمد بعد
صحة وقف الحيوانات كما نقلناه عن محيط
الفاضل السرخسي والتجيبس والمزيد والميسوط
شيخ الاسلام وعدم تعيين قابله لا يدل
على الخطا ونية اذ لو لا انه يسوغ له الرأي
في هذه المرتبة لما اضدى لذلك ولو فعله
لما نقله الثقة في كتبهم ولا على ضعف هذا
القول خصوصا بخصوصه مع كون قائل
من اهل العقد والحل كما صاحب الهداية قال

ولو حلف لا يتكلم بقر القرآن لم يحث في غير
صلاة حيث تم قال وقيل في عرفنا لا يحث
في غير الصلاة الضالان لا يسمي متكلم بل قاربا
لم ينسب هذا القول الى احد من ابا البك
قال في الشرح الجامع الصغير واليه ذهب
الصدر الشهيد والعناني وهذا احسن وانما
هذا اكثر من ان يحصى وانما واقع في الكتب
من المصريح لعدم جواز وقف الدرهم والدنانير
فمن قبيل تصريح الانام محمد بعد جواز وقف
الحوان وكل ذلك كما نبهت عليه جواب
القياس الذي هو فظ عليه لفقدان دليل
الاستحسان في حقها اعني العارف لانه
لا يجوز وقفها ولو عند التعارف وان عدم
الجواز معطل بعبلة اخرى لازمة لها مخصوصة
دون سائر المنقولات كعبلة الشافعي رحمه
الله الا يرى الى صاحب الهداية حيث قال
لنا ان هذا الوقف فيه لا يتابد ولا يذمه
فصار كالدرهم والدنانير وكيف سري بين
النقود وبين ما قال الشافعي رحمه الله بجواز

وقفه من المنقولات التي ليس في حقها نص
ولا تعارف في تعليل عدم صحة وقفها قياسا
بمطلق عدم التأييد الذي يشترك فيه المنقود
والاعيان ولو كان علة عدم صحة وقف المنقود
عدم امكان الانتفاع بها مع بقاء اعيانها لما
فعل ذلك وأشار الى عدم امكان القول
بالقصة استحضانا بقصد ان مداه اعني
النصر عند ان يوقف والمعارف عند محمد
رحمه الله حيث قال ولا معارض من حيث
السمع ومن حيث المقام على امتثل القياس ولا
صاحبه المحبة حيث يقول في مسيلة وقف
الديار لانه وقف منقول ووقف المنقول
لا يصح الا فيما تعارفوا استحضانا كيف افتقر
في تعليله عدم صحة وقفه على نطاق كونه
منقول غير متعارف الوقفية ولو ان لعدم
امكان الانتفاع به مع بقاء عينه دخلا في
عدم الصحة لنظمه في سلك التعليل استقلالاً
واستنباطاً نعم ذلك لعدم معتبر عند الشافعي
ولكن قياساً وتعليله غير تعليلنا وواقع

في غايته البيان من الاتفاق في بيننا وبينه
 في عدم صحة وقف الدراهم والدنانير والجماع
 على ذلك لا يقدح فيما ذكرناه اذا الاتفاق في الحكم
 لا يوجب الاتحاد في العلة بل ذلك تحقق لما
 قلناه فان عبارتهما مغربة عن الاختلاف
 في التعليل ببيان انه قد ذكر فيها نقل عن ميسر
 شيخ الاسلام ان وقف غير السلاج والكرام
 من النقولات لا يصح عندنا بوقف رحمه
 الله وقال محمد بن يعقوب الناصر وفقه
 من المنقول فانه يجوز استحسانا ولم يعارض
 الناصر وفقه لا يجوز وقال الشافعي ان وقف
 المنقول يصح اذا كان شيا يمكن الاستفعا به
 مع بقاء عينه واجمعوا انه لا يصح وقف
 الدراهم والدنانير قلت والاحتمار عن
 توهم الاشتراك في التعليل لم يقال راجع
 انه لا يصح ما لا يمكن الاستفعا به الى اخذه
 مع كون الكلام منساقا اليه قطعاً لان
 قوله اذا كان شيا يمكن الاستفعا به مع بقاء
 عينه صريح في ان علة الصحة عند الشافعي

رحمة الله

رحمه الله هو امكان الاستفعا به مع بقاء
 عينه وعلة عدمها هو عدم الامكان المذكور
 ولو ذكرت الدراهم لعنوان عدم الامكان
 المذكور لغم منه قطعاً الى علة عدم صحته
 وفقها عندنا جميعاً هو العنوان المذكور قطعاً
 فقير الاستلزام احتراماً عن ذلك ثم قال بعد
 بيان الخلاف والوفاء وجه قول الشافعي
 القياس على العقاد والكرام والسلاج والجامع
 مع امكان الاستفعا به مع بقاء العين بخلاف
 الدراهم والدنانير فانه لا يمكن الاستفعا فيها
 مع بقاء العين ثم اجاب عن هذا القياس من قبلنا
 فقال ان التاميم شرط في الوقف والمنقولات
 لا تبايد فلا يصح وفقها الاستفعا بشرط وكان
 القياس ان لا يجوز وقف السلاج والكرام ايضا
 الا ان اتركناه بالتصريح قال من جهة محمد خاصة
 القياس في جميع المنقولات ذلك الى تركت
 القياس بغير الناصر وما لا نص فيه ولا عرف
 بقي على اصل القياس فانظر الى الشافعي رحمه
 الله كيف علل صحة الوقف بامكان الاستفعا

به مع بقا العين وعدمها لعدم ذلك الامكان
واي يوسف رحمه الله كيف علل الصحة استحسانا
بالنصر وعدمها لعدم التأييد المشتركة بين
جميع المنقولات من الاعيان والنقود والى
محمد رحمه الله كيف عللها فيما لا نصر فيه بالقال
وعدمها لعدم التأييد المذكور غير مقرض
من قبلها للامكان المتعارفين وعدمه في
الاجاب والتكليف ضللا وانما قلنا انها عللا
عدم الصحة لعدم التأييد حسيما لنقل في
جوابها من ان التأييد شرط في الوقف
والمنقول لا يتأيد فلا يصح وقفها لا تنفاد
الشرط منع ان ما نقل عن محمد من قوله ما قلنا
الناس وفقه من المنقول يجوز وفقه
وما لا قلنا واشياء ذلك من الروايات
يسمع بان عدم الصحة معلل بعدم التقاريف
لان ذلك بناء على الظاهر فان عدم التقاريف
كما شق عن عدم التأييد وهو الموضح
في الحقيقة كما قالوا في عدم الباب الكاشف
عن وجود القضا فسوا عللنا عدم الصحة

بعد التأييد الذي سترك فيه الاعيان
والنقود وعدم مدار الاستحسان الذي
هو التقاريف عند محمد والنصر عند يوسف
فعلة الشافعي في عدم صحة اعني عدم الامكان
الانتفاع به مع بقا عينه غير معتبر عندنا
اصلا بل المعتبر عندنا مطلقا عدم التأييد
عن عدم دليل الاستحسان جواز لا ريب
في وجود التقاريف هنا ولا نصر في مقامه
وحسب العمل به قطعاً ان قلت التقاريف
هذه الذي سترك به القياس ويكون مدار
الحوان الوقف لا بد ان يكون معتبراً عند
المجتهد ولتعارف اهل زماننا مع ذلك
من ذلك قلت نفس التقاريف امر حسي لا مرد
لوجوده ولا سرك ولا حجة في معرفته ولا
توقف له على رأي المجتهد وقبوله كما استنفق
عليه وانما المتوقف على ذلك كونه مداراً
للاستحسان الذي هو ادلة الشرع وقد
خرج الاثمة عن عمدة بيانه خلفاً عن سلف
حسيما قلنا عنهم وحسب فقهي الامر في خصوص



ما نحن فيه وامثل القول بخوانه على
 وجود التعارف الذي يعرفه كل احد
 فقد وضع الامر في طرف الامام بينا وله
 الخواص والعوام فيعد هذه الرتبة لو
 احتيج الى الراي والاحتماد لما كان الحواله
 حكم شرعي على التعارف معنى اضلال كان
 يجب ان يفوض ذلك الى الراي المحتمل
 مع ان كتب الفن المؤلفه بعد انقطاع
 الاحتماد نسخونه في الخلافات والوقايف
 تلك الحواله قال صاحب الهداية
 في كتاب العرف ثم ان كانت اي الدراهم
 المعشوشة تزوج بالوزن فالتيابح
 والاستقراض بالوزن وان كانت تزوج
 بالعدض فبالعد وان كانت تزوج بها
 لان المعتمد هو المعتاد فيها اذ لم يكن نقص
 ثم قال ولو باع بالفلوس النافقة شعر
 كسبت فطل البيع عندي حنفية رحمه الله
 خالا فالهما ولو استقرض فلوسا فكسدت
 عندي حنفية عليه مثلما لانه اعاده

ومما

وتوجهها رد العن معنى وعند سماجيب
 القيمة قال في الذخيرة قال محمد في جامع
 الصغير اذ كانت الدراهم ثلثاها صاعرا
 ثلثها فضة فاستقرض رجل منها عددا بغير
 وزن لا ياسبه ولم يجز بين الناس الاوزن
 لم يجز استقراضها الاوزن انتهى ولا يخفى
 ان هذه الكلام الوقايف والخلافية قد
 احيلت على الردج والكساد الذين مدارهما
 التعارف ولو توقف تحقيقه والاعتداد به
 على راى المحمدي خلاف ذكر هذه المسائل
 واشتباها التي لا تكاد تنتهي في الكتب
 عن لقائين وتعطلت مصالح الناس المتقر
 على ذلك بالمره هذا وان رمت الوقوف
 على حلية الشان فنقول والله المستعان
 التعارف عبارة عن اتفاق الجمهور واصطلاح
 على تعاطي امر من الامور ومراعاته في
 العقود التجارية فيما بينهم من المعاملات
 الحنفية او المسنونة بالعبادة ثم انه قد يكون
 شائعا في الامصار بجملة والاعصار بجزء

حم

كالعامل في الاستقناع فانه يشوعه
فيما بين الامة انعقد على اعتبار اجماع
الامة ويكون مختلفا بكان دون مكان
وان اتحد الزمان كالعامل في النجوم
المخصوصة بالبلاد والمدينة رولا وكا
وكيف درم من الدينار من نقد معين فانه
قد يختلف باختلاف البلاد فان تعامل
الناس في بعض البلاد يكون على صرفه
بستين درهما وفي بعضها تسعة وخمسين
وزمان دون زمان وان اتحد المكان
كالعامل في القلوس فانه يتفق قارة وكند
اخرى ويكون مقدار معين منها بديرهم
مرة ويزيد اخرى بل قد يتحقق ذلك
الاختلاف في زمان واحد ومكان واحد
بسبب اختلاف الاعراض والعقود فان
تقدّم الدينار ريماء ذكر من المقدار من
انما هو عقد مقابلته بالعدو وضو ما
يجري بحجتها واما في الصرف فتقدر باقل
من فيك المقدار من بواحد ولا يخفى

ان تعامله على الاطلاق لا يختص به
بعض الناس دون بعض بل يتولاها كل احد
تمثل له اهلية المعاملات التي تجري هو
فيها من مبر وفاجر بل مستلم وكافر وكذا
معرفة ائبنة وتحقيقه مستوى فيها النار
تمثل له تمثيل بيني عليه اهلية المعاملات
وتن اعتبار في الاحكام الشرعية والاستدلال
به في ائبته لما كان احدا اقسام الاستقناع
ففيه ضرب تفصيل فنقول وعلى الله القول
الحث على التعامل انا ان يكون على وجه
كلى كما لحيث عند من حيث انه هل ثبت باعينا
الحكم الشرعي على الاطلاق او لا وهل نترك
به القياس او النص اولى بما غير ذلك واما
ان يكون على وجه جزئي وهو ايضا
انا ان يكون عبئا عنه من حيث اعتبار
في نوع مخصوص من الاحكام الشرعية
بناء على اعتبار في نوع اخر منها كما اعتبار
التعارف في صحة ونفا العقود الذي خري
فيه التعارف بناء على اعتبار في الاستقناع

فان كلاهما نوع على حدة من انواع الاحكام
 الشرعية قد اعترفت بالتعارف في احدهما
 على اعتباره في الاخرى وانما ان يكون بحثا
 عنه من حيث اعتباره في صنفه معين
 من حكم شرعي مخصوص بناء على اعتباره من
 صنف اخر من ذلك الحكم بعينه كاعتبار
 التعارف في صحة وقف بعض اخر منها
 اذا عرفت هذا فاعلم **ان المرتبة الاولى**
 من البحث وطائفة الاموال لا يتوكلها
 الا من له قدم واسع في الراي والاحتماد
وانما المرتبة الثانية هي ايضا من وطائفة
 الاحتماد فان التعارف ويقتدر في الاصل
 والفرع وان كان يدعيه يعرف كل احد
 وكذا تائيد في بيوت الحكم وان كان معلوما
 لنا ببيان من جهة المجتهد لكن لما كان من
 خصوصيات الاحكام الشرعية تفاوت
 بين الخصاص والصفات التي عليها
 بدو ذلك التعليل والاستدلال في
 وصف يكون مؤثرا في محل او في نوع

من الاحكام الشرعية لا يظهر قائمه في محل
 اخر او في حكم مما يحاسبه مع تحقيقه فيها
 جميعا لم يكن ليد من ان يكون المستدل
 بمنزلة راي بقدر به على تخصيص المدار
 وتقدر المعيار **وانما المرتبة الثالثة**
 حيث لم تكن اختلاف احوال الاصل والفرع
 فيها وتفاوت سنون الحكم الثابت فيها
 بناء على ما في الرتبة الثانية من اختلاف
 والتفاوت لم يكن افتقارها الى الراي بناء
 واذا تمهد هذا فاعلم ان المرتبة الاولى
 قد است في الاموال قلنا متدو حدة
 عن بيانها ثم تولى الرتبة الثانية الامام
 محمد رحمه الله فتمتد القاعدة القائلة بان
 ما تعارف الناس وفقه من النقص حاز وقفه
 وأوضحها يا سلة معدودة مما جرى بوقفه
 التعارف في عصر حسيما فضلنا ثم تصد
 المرتبة الثالثة المشايخ المعتدون يا ثاره
 المعتدون يا ثاره وطفقوا بفرعون على
 تلك القاعدة منقولا فمنقولات ان يطرق

الحزم يحيرهم بحريان التعارف في ذلك
وأخرى تطرئ بحواله على تحقيق التعارف
فيها ليس كذلك حتى تعلوا محل النزاع في سلك
سائر المنقولات إلا أنه لما يكن حريان
التعارف يوقفه أذا الظاهر الحالوا
جوان على التعارف فيبعد هذه المرتبة
لا يبقى من التصرف إلا النظر في نفس الدار
الذي هو التعارف وقد عرفت أن للناس
في معرفته سوا فتد لا مريلا رتبة ومرا
ان قلت كلما نقلت في الباب عن محمد ومن
يقضي أثر من المشايخ انما هو مجرد الجواز
وبه لا يتم المطلوب النبي هو اللزوم قلت
ليس المراد بالجواز المذكور ههنا ما يقابل
اللزوم بل مجرد معنى والمشرعية من غير
تعرض لصفة اللزوم وعدمها أصلا
لان النزاع انما وقع لذلك وانما أحده
لازم ام لا واللزوم مجرد القول ام بالتسليم
الى المتولى فقد قضى عن بيان الوطئ في
موضعه ولا يتعلق بذلك ههنا عرض

علم

على قطعاً الا يرى ان اكثر ما ينقل عن يوسف
رحمه الله والساقى الضياء ينقل بلفظه
الجواز كما شهد به المراجعة الى الكتب
مع ظهور ان مذهبهما لزوم الوقت
بجرد القول ولما كان القول المذكور
يؤسأ على قول محمد رحمه الله تعيين اللزوم
والخروج عن ملك الوافق بالاستلزام
الى المتولى ثم سترافهما الى الحاكم لا محالة
وانصح سبيل التسهيل بان يبقوا موافق
ما يقفه وسلمه الى المتولى ثم سترافهما
الى الحاكم وتخاصما لديه ويريد الوافق
الرجوع عن ذلك بناء على عدم الصحة
على ظاهر الرواية وعلى عدم اللزوم
على رأي تفر رحمه الله ويمتنع المتولى عنه
متمسكا بالصحة واللزوم فيقضي بها
الحاكم على ذلك القول حينئذ يتم التسهيل
ويكون ذلك وفقا لازما بالالتقاء وتعالى
اعلم واحكم اما التسهيل على رأي تفر رحمه
الله فظهر بفتنة الوافق وبمثل امور

ومن تبين المصارف وتعيين الوظائف
وترتيب الشرايط وتمتد التصواب
ويسلم الى المتولى ثم يرفع معه الى القاضي
تعد حين فنقل جميع ما ذكر مفصلا في
المتولى في ذلك ثم يدعى استرطاد الاصل
والزم من المتولى وتضمن باخذ حصة
للمتولى زائد على اخل المثال بناء على عدم
صحة الوقف وبطلان الشرايط المتفرعة
عليه فوجب المتولى بان اصل الوقف
صحيح عند زفر وكذا شرايطه المرتبة عليه
وانما اخذ ما اخذ من حصة التولية
في مقابلة اعماله وتصرفاته بموجب
الشروط القهري وان كان زائدا على اجر
المثل فنحكم اتحكما بصحة اصل الوقف
وسرعته شرايطه على راي زفر ونقض
براءة ذمته المتولى عن ضمان الوظيفة
ولا يخفى ان بذلك الحكم يرتفع الخلاف عن
وتصير جميعا على ما حتى لا يجوز لقاض آخر
ان ينقض ذلك الحكم ونقض خلافه بل

بجبر

يجب عليه ان يرضيه ويقرر صحة الوقف
المذكور عند تعلق الحكم بصحته لان ما اخذ
وان غير لازم عند زفر كوقف عقار لم يحكم به
الحاكم بعد فيلحق الواقف الى زايده وبنى
دفعوا على الرجوع فتقابل المتولى متمسكا
بالاثر وما لضا على رايهما فيصير لازم بالانقضاء
ان قيل كون الوقف المذكور عند تعلق الحكم
بصحة لازم ما عند متقولي عنهما صرحا فكيف
يكون الحاكم بالزم بعد ذلك حكما على رايهما
قلنا القول بكون صحة الوقف رحمه الله محمدا
قلنا ما تقتضيه الاجماع الكلي على كون كل محمد
فيه عند تعلق الحكم به محمدا عليه مع القول
بعد ما انفكاك صحة الوقف مطلقا عن الزو
بمثلة التصريح بذلك من غير شبهة فيكون
حكم الثاني حكما على رايهما قطعاً لا نقال
هذا حكم مركب من فصلين احدهما من نتائج الفتن
ولا يد من كون الحاكم في امثاله من اهل الاختصاص
كما صرحوا به في سئلة القضاء على الغائب
بشهادة الفاسق فانه يجب حبس كانه مريضا



من فضلين احتماد بين احدهما حوازي القضاء
 على الغائب والآخر حوازي القضاء بشهادة
 الفاسق وكان القابل لكل منهما غير قابل
 بكل منهما غير قابل بالآخر استرطوا كوز الحاكم
 بذلك محتمدا كما تقر في موضعه فكذا
 ما نحن فيه من وقف العقود فان القابل
 لصحة غير قابل للزوم الوقف قطعا والفا
 للزوم الوقف قطعا والقابل للزوم الوقف
 على الاطلاق غير قابل لصحة وقفها راسا فلا
 بد من كون الحاكم للزوم ووقفها من الاحتماد
 لانا نقول لسر هذا اتماء كرتي شي اضلا
 فان كلامنا القضاء على الغائب والقضاء
 بشهادة الفاسق احتماد بخالف للآخر لا يقو
 بحوازي احدهما من يقول بحوازي الآخر كما لو
 فرضنا ان الحاكم حكم حكما واحدا بصحة الوقف
 على طريقة اللزوم والرايما فان كلامنا بين
 المذكورين مخالف للآخر لا يقول باحدهما
 من يقول بالآخر وقد اجمعا في حكم واحد
 فلا بد من كون من يجمعهم من اهل الراي البينة

اذ المجموع

اذا المجموع غير كل منهما ولا قابل به فيجب كون
 الحاكم ممن لا تقنقر في حكمه الى قول غير من
 المجتهدين واما ما نحن فيه فليس حكما واحدا
 مركبا من فضلين احتماد بين بين مختلفين
 بل هما حكمان احتماد ثانيا بسلطان قد حكم
 بهما الحاكم وحدهما بعد واحد ما وهو
 الحكم بالصحة على رأي زفر رحمه الله والآخر
 وهو الحكم بالزوم وعلى رأيما النبي على كون
 الصحة مجمعا عليهما لا على محض الصحة على
 رأي زفر رحمه الله حتى يلزم منه العمل بالراي
 المتخالفين في حكم واحد ويوقف كونها مجمعا
 عليهما على الحكم بالصحة على رأي زفر لا يقدح
 في الصحة والذوم كليهما على رأيما فتأمل
 ان قيل المحكوم انما هو الصحة على رأي زفر
 رحمه الله وهي مقيدة بعد اللزوم فكيف
 يتصور ان يعرفها من جهة ما اللزوم وما ولا
 او يحكم به ثانيا وفي ذلك من تغيير المحكوم
 به ونقض الحاكم السابق ما لا يخفى قلنا
 لا تغيير ولا نقض لان المحكوم به وان كان

بين

هو الصحة على رايه وبني عنده مفيدة بما
ذكر لكن حكم الحاكم انما يتعلق بنفسها اذ هي التي
يتوقف عليها القضاء ببراءة المتولي عن ضمان
الوظيفة ولا يتعلق له عند عدم اللزوم
اذ لا علاقة بينه وبين القضاء المذكور اذ لا
حتى توقف ذلك عليه لتوقفه على الصحة
لم يتصور هناك اعتبار اللزوم ولا الحكم
به قطعاً لو كانت الخضومة بين الواقف
والمتولي في عقار قد وفقه وازاد الوقوع
عنه ورده الى ملكه متمسكاً بعد اللزوم
على راي زفر رحمه الله وامتنع عنه المتولي
بما على اللزوم على رايهما فقص القاضية
بالملكية على راي زفر رحمه الله فانه يبطل
الوقفية بالاتفاق ولا يمكن لقاض آخر
تعد ذلك ان يحكم بالصحة او اللزوم لما ان
مدار الحكم بالملكية هو عدم اللزوم وتفصيل
المقام ان الخلاف بينهما وبين زفر في مادة
وقف العقار ونظائره مما لا تراعى في صحة
وقفية انما هو في وصف اللزوم وانما

في مادة

في مادة وصف اللزوم واخرها فانها هوية
في نفس الصحة وانما وصف اللزوم فحيث كان
مخرج تحقق الصحة لم يتصور فيه الخلاف
ابتداء حتى اذا يتعلق بصحة وقفيتها حكم كما
فصارت سبب ذلك متققاً عليه اشتملت
هذا المادة ايضا في سلك مادة العقار
فيجري ما جرى فيها من الخلاف فيكون الصحة
عند ما توصوفة بوقف اللزوم وعند زفر
رحمه الله بوقف عدم اللزوم وان قلت حكم
الحاكم امر واحد قد صدر عنه على راي احد
الفرقتين فكيف ثبت به صحة قابلية للانضام
بوصفين متباينتين وان كان ذلك بالسنية
الفرقتين قلت اكثر الخلافات كذلك فان
قول الواقف وقفت هذا العقار كلام
كلام واحد صدر عنه وقد ثبت به صحة
وقفية ذلك العقار بالاتفاق مع ان تلك
الصحة توصوفة عندك بحنفية وزفر
رحمه الله لعدم اللزوم وعندك يوسف
والشافعي رحمه الله بوصف اللزوم وان كان

الوافق حسن لا يرى لزوم الوقف كما في حصة
وزفر رحمه الله وكذا قوله لا يراد منه سرحد
على نية الطلاق كالأمر واحد قد ثبت به
الطلاق بالانفلاق منع ان عند الشافعي
رحمه الله موصوف بوصف صحة الرجعة
وعندنا بمقتضى ما يوصف بالبينة الى غرض ذلك
من النظام وانت خير بان صحة الوقف
عندنا من رحمه الله حيث لم يكن بطريق
اللزوم لم يمكن ان يكون مبي ولا وصفا
الذي هو عدم اللزوم واخلاص الحكم
اصالة لانه ما يحكم به اصالة لا بد من ان
يكون حقا لازما وبراءة من الاحوال لزم الوجه
فالمعنى المذكور بمغيب عن كذا وصف عدم
اللزوم وانما ادخلنا تحت الحكم من حيث
كونها مدار القضاء بحول لازم او براءة
منه ولما كان مرجع نزاع المتخاصمين
فيما نحن فيه ويدر القضاء فيما ان الوضعية
او بالبراءة منه هو نفس صحة الوقفية
وعدم صحتها فقط اقتصر حكم الحاكم عليه

حسب

فحسب ولم يتعلق بقيد هاء قطعاً فصارت
في المحكوم به المتفق عليه لا عدم اللزوم حتى
يتمتع اعتبار اللزوم من قبله ما اولا او الحكم
به ثانياً وعدم اعتبار القيد المذكور في الحكم
ليس اعتبار العدد ولا مستلزم ما حتى يتوهم
انه ليس بحكم على ما يرى من رحمه الله بل تغيير
له فان المحكوم به انما هو صحة الوقف للمقتضى
بعد اللزوم والا ان قيد هاء غير داخل تحت
الحكم لما عرفت من عدم كونه مدارا للقضاء
المقصود حتى ان الحاكم لو صرح عند حكمه
بقيد المذكور مناف لتقليل حوان بعض
المتعارف كالكتب بالحاو فمحكوماً به بل يكون
ذلك التصريح من جهة الحاكم فتوى لا حكماً
من اعتبار تنفع الخلاف من عدم اللزوم فيكون
فيكون متفقاً عليه ويتمتع اعتبار اللزوم
من قبله ما بعد ذلك وانما يكون ذلك
محكوماً به في الصورة التي صورناها
في وقف العقار وهذا كما اذا علق عتق
عبد بتطليق رجل اخر له ووجهه فادعى

العقد على مولاة وقوع العتق لو حو دونه
حيث طلق ذلك الرجل زوجته بلفظ من
الفاظ الكائنات واقام بذلك شاهدين
بين يدي الحاكم شافع يرى ان الكائنات مؤلف
فقضى بعتق العتد متقرا على وقوع الطلاق
فانه لا يكون حلا الرجعة هذا الحكم من الشافعي
متفقا عليه حتى لو زافعت المرأة مع زوجها
الى حاكم حنفى ساع له القضاء بالبيتونة
وهذا لان الذي يتوقف عليه الحكم الطلاق
وتنول الحكم بعتق العتد انما هو مطلق الطلاق
لا خصوصية الطلاق الرجعي من حيث هو
رجعي فالقاضي وان كان ممن يرى الكنايا
روايج لكن لا يترك مدار حكمه حيثه
كونه رجعيًا لترك حكمه متعلقا بذلك
قطعا حتى لو كانت الحضومة بين الزوجين
وادعت الزوجة البيتونة متمسكة
بقول اصحابنا وادعى الزوج صحة الرجعة
متمسكا بآراء الشافعي فقضى القاضي
بحل الرجعة بناء على ان الواقع طلاق

رجعي

رجعي تكون حل الرجعة مجمعا عليه ولا يبتنى
لحنفى ان حكم البيتونة بعد ذلك ابد او كذا
اذ اذن المولى لعتده في نوع من انواع التجارات
فاشترى العتد من رجل متاعا من ذلك النوع
ثم طالع البائع بالتمش بعد ما تلف المتاع
فانكر العتد ومولاة الاذن فشهد شاهدان
بالاذن على وجه المذكور بين يدي حاكم
الشافعي يرى ان الاذن المذكور مقصور
على النوع المسمى فقضى باذنا التمش كالا متفقا
على ذلك النوع بذلك الحكم متفقا عليه حتى
لا يجوز للحاكم الحنفى ان يحكم لعموم الاذن بعد
ذلك لان القضاء بصحة البيع وجوب
دفع التمش حالا انما هو يتوقف على صحة
الاذن المخصوص بذلك النوع من حيث
هو مخصوص به حتى يكون الحكم الراجع مستقيا
لحكم يقتضار الاذن على النوع المذكور
حتى لو وقعت الحضومة بين العتد وبين
من يدعى عليه ممن ساع من نوع اخر بناء
على عموم ذلك الاذن على رأي اصحابنا

و هو يدعى اختصاصه بالنوع المسمى على راي
الشافعي رحمه الله ويستدل بذلك الى تلخيص
المطالبة الى تعد العتق بقضي القاصي
ياقتضار الاذن على النوع المصريح به على
راي الشافعي لم يكن للحاكم كصفي بعد ذلك
ان يقيضي بالعموم لما عرفت من كون لخصا
الاذن بالنوع المسمى امداد للحكم المطلوب
ونونها ههنا براءة ذمة العبد من المطالبة
الى جن العتق لا يقال اي حاجة الى الحاكم
باللزوم من ان تعد الحكم بصحة الوقفية
يمتنع لقاصر اخر ان حكم خلافة وهل هو
الامعنى اللزوم ولا نالك قول ليس بذلك
ولا يستلزم له لان الحكم انما هو بصحة الوقفية
على راي من فر ولا لزوم لها عند على معنى
عدم انفكاكها عن محلها الذي هو الشيء الموقوف
وتحقيقه ان معنى الحكم بصحة وقفية شيء
من الاشياء يكون وقفية شرعية مستتعة
لانها شرعية مخصوصة لها والذي يقتضيه
هذا الحكم انما هو امتناع حكم الحاكم اخر بانفكاك

العلم

العتقة عن الوقفية المذكورة ما دامت باقية
في محلها واما امتناع انفكاك الوقفية
عن ذلك المحل ما دام باقيا ومتو المعنى باللزوم
وليس من مقتضيات ذلك الحكم ضرورة
حيوان زوال الوقفية برجوع الواقف
عنه فر رحمه الله وتوضيحه ان ههنا
شيئا موقوفا ووقفية عارضة له وصحة
عارضة لها فالذي ثبت بالحكم بالصحة
اللزوم الصحة للوقفية وعدم انفكاكها
عنها ما دامت الوقفية باقية ولم يرجع الواقف
عنها واما لزوم الوقفية له ذلك الشيء الموقوف
ما دام باقيا فلا يعرض له الحكم بالصحة
اصلا لانه على راي من فر رحمه الله وعنه
ان الصحة وان كانت لازمة للوقفية
غير متفكة عنها ما دامت باقية لكن
الوقفية غير لازمة لذلك الشيء الموقوف
بل الواقف عند سبيل من الرجوع عنها
وانما لزوم الوقفية للموقوف على ما حتما
تحقق ثبت الحاجة الى الحكم باللزوم وانفكاك

حتى يكون ذلك متفقاً عليه ان قيل كان
يجب ان يكون الحاكم بالمرور غير الحاكم
بالصحة لان الاول تابع لرايها معتقد
لصحة والثاني اخذ رايها فمعتقد
لصحة وكيف يتصور هذان الاعتقادان
من حاكم واحد ومثلي في طرف الخلاف قلنا ليس
الحكام المذكوران في مسئلة واحدة
حتى يتوهم ما ذكرنا في خلافه على
حده والا محذور في ان اختيار الحاكم في مسئلة
معتقة قول المجتهد ويقضى به وفي اخري
قول من يخالفه من المجتهدين ويحكم به
حسبما يقتضيه المصلحة وستقف على
جلية الامر وهذا المقام ان شاء الله تعالى
فان قيل ليس شرط ان يكون الحاكم بالطلاق
على الاطلاق من اهل الاحتماد حتى يتأكد
القول الذي يختاره با رضاه رايه اليه
وستقوى بوزود فضايه عليه قلنا
ما ذكرته على بعض الروايات واما على سائر
فلا يشترط ذلك والشرفية ان ياكذ قول

المجتهد

مجتهد فيه بايقال القضاء به ليس بسبب
موافقته لرأي الحاكم والاحتماد والاول لا يرتفع
الخلاف عما ذهب اليه اثبات من اهل الاحتماد
وامتنع العمل بما يقايله قطعاً كالذي قضى
به القاضي من الاحتماد بآيات الخلافات
وذلك مع كونه من باب الترجيح بكثرة
الدلالة مما يقتضي عليه ببطلان يدسه
القول بان القضاء بموجب ذلك القول
يوجب للمقتضى له على المقتضى عاينه حقاً لازماً
الا اذا وبرة من ذلك فتقوى بسببه
بذلك القول في نفسه فتكون ترجحه من
باب الترجيح بقوة الدليل وانت تعلم ان الحكم
من هذه التجديده لا يتفاوت حال صدور
عن المجتهد وغيره بعد ان يكون مصادقاً
لمحل الاحتماد فتأمل في نسبة المحيط اليها
وعندنا العلم بالادلة شرط الاولوية وليس
شرط تقليد القضاء حتى لو قلد جاهل وقضى
ذلك الجاهل يقتوى عن مجوز والقصير
منهنا لان المأمور في حق القضاء بالحق

وَالْقَضَاءُ بِمَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى وَالْقَضَاءُ بِقَوِي
عَنْ قَضَائِهِ بِالْحَقِّ وَقَضَاءُ مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى
وَقَالَ فِي الْمَذَاهِبِ وَأَمَّا الْعِلْمُ بِالْحَلَالِ
وَالْحَرَامِ وَسَائِرِ الْأَحْكَامِ فَهُوَ شَرْطُ
جَوَازِ التَّقْلِيدِ عِنْدَنَا لَيْسَ بِشَرْطِ الْحَوَازِ
بَلْ شَرْطُ الْمَذْهَبِ وَالِاسْتِخْتِيَارِ إِلَى قَوْلِهِ الْأَمْرُ
أَنَّهُ لَوْ قُلِدَ جَوَازُ عِنْدَنَا لِأَنَّهُ يُقَدِّمُ عَلَى الْقَضَاءِ
بِالْحَقِّ يَعْلَمُ غَيْرُهُ بِالِاسْتِغْنَاءِ مِنَ الْفَقْهَاءِ
فَكَانَ تَقْلِيدُهُ كَمَا نَزَّاحَتْ بِنَفْسِهِ قَضَائَاهُ
الَّتِي لَمْ يَجَازِ فِيهَا حَدَّ الشَّرْعِ قُلْتُ أَرَادَ
بِذَلِكَ قَطْعًا الْقَضَاءُ بِاللَّيِّ لَا بِخَالِفِ
الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ الْمَشْهُورَةِ وَالْأَهْلِ
لَا الَّتِي تَخَالَفُ قَوْلَ أَحَدٍ مِنَ الْمُجْتَهِدِينَ أَصْلًا
وَبِالْجُمْلَةِ نَصَحْتُ تَقْوِيضَ الْقَضَاءِ إِلَى غَيْرِ
الْمُجْتَهِدِ كَمَا مَوْذُهُ سَأَوْنِي بِقَضَائِهِ
مَا قَضَيْ بِهِ مِنَ الْخِلَافَاتِ مَا لَا يَحْصِي سِوَايَ
بِمَا ذَكَرْنَاهُ وَقَدْ ذَكَرْتُ الْفِتْنَةَ وَالْبِرَارَةَ
مَعْرِيًا إِلَى سُرْحِ الطَّحَاوِيِّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَاضِي
بِجَهْدٍ أَوْ قَضَى بِالْفِتْوَى ثُمَّ بَانَ أَنَّهُ عَلَى

خلاف

خلاف مذهبه نفذ وليس بغيره نقضه
وله أن ينقضه كذا عند محمد بن محمد رحمته الله
أَبُو يُوسُفَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْقُضَهَا وَإِنْ قَضَى
بِرَأْيِ غَيْرِهِ نَاسِيًا رَأْيَهُ ثُمَّ تَذَكَّرَ رَأْيَهُ قَالَتْ
الْأَمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ نَفَذَ وَلَا يَرُدُّ وَهُوَ الصَّحِيحُ
وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ رَأْيٌ فَاسْتَفْتَى فَقِيْمَاهُ فَاقْتَدَا
وَقَضَى ثُمَّ حَدَّثَ لَهُ رَأْيَ أُخْرَى لَا يَنْقُصُ قَضَاءَهُ
وَنَاقَضَ بِالْحَادِثِ فِي الْأَيِّ وَقَالَ فِي الْخَاسَةِ
أَنَّهُ كَانَ الْقَاضِي مُجْتَهِدًا وَهُوَ يُعْلِمُ بِرَأْيِ نَفْسِهِ
فَقَضَى بِرَأْيِ غَيْرِهِ قَالَ أَبُو يُوسُفَ لَا يَنْقُضُ
وَمِنْ أَحَدِي الرُّوَاثِينَ عَنْ مُحَمَّدٍ وَاجْتَلَفَ
الرُّوَاثَاتُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي أَظْهَرِ
الرُّوَاثَاتِ عَنْهُ نَفَذَ قَضَائَهُ وَبِهِ اخْتَلَفَ
السُّنَنُ الْأَمَامُ أَبُو نُجَيْمٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ وَعَلَيْهِ
الْفِتْوَى فِي الظُّهْرِ وَهُوَ الصَّحِيحُ وَبِهِ قَضَى
الْصَّدْرُ السُّنْدُوتُ وَالْخَلَّاصَةُ وَعَلَيْهِ
الْفِتْوَى وَهَذَا أَنْ كُشِفَ حِلْيَةُ الْأَمْرِ عَنَّا
عَسَى أَنْ تَوْفَّقَ مِنْ أَنَّ الْحَاكِمَ بِالْقَضَاءِ حَسْبُ
أَنْ يَكُونَ عَلَى مَذْهَبٍ زَفَرِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَالْحَاكِمُ

باللزام وعلى مذهبهما كما استرنا إليه فما
 سلف لأن الحاكم للمجتهد حين حاز له ترك مذهبه
 ورأيه والقضا يرى غيره مع أن الحق عند
 الغالبين رأيه فما ظنك المقلد أن يقل سلطنا
 جميع ذلك لكن لا بد من أن يكون الحاكم بما عاينا
 بالتحلاف قاصدا بحكمه العقل بقبوله من أقوال
 المجتهدين وانت تدعي أن أكثر القضا لا يد
 دون فما نحن فيه القابل بالصحة من القابل
 باللزام ولو سلم أنهم يعرفون أن القول
 في فريضة الله بناء على الشهرة السائغة
 لكنهم لا يعلمون أن الصحة عنده لا يستلزم
 اللزوم وأن الحكم باللزوم وإن وقع فيه
 فأنما يقع فيه على طريقة التأكيد للحكم
 بالصحة لا أنهم يقصدون بذلك الحكم
 باللزوم وعلى من رأي من يقول سلك الباب
 الرجوع على الوقف لاستيما على الوجه الذي
 ذكر من كون الصحة عند الحكم بما فهمنا
 علمها فان ذلك مما لا يفتق عنه إلا
 الأسخون من الولايات قلنا كمالنا في حكم

في مذهب القضاة

م

من يتفق على المأخذ التي قررناها ويراعى
 في حكم الاعتبارات التي حررناها ولنا ندعي
 نفاذ حكم كل حاكم من جاهل وعالم فإن جانت
 الشرع أجل من أن يكون من رعية لكل وأرد
 وحما الله الممنوع أعز من أن يحوم حوله لا
 واحد بعد واحد نسأل الله تعالى عز
 وجل العصمة من الخطاء والخطل والتوفيق
 لما يحته ويرصاه من قول وعمل تمت
 الرسالة المسماة بوقف الدقود

- للفاضل المرحوم أبو السعود
- عليه راحة الودود
- وصلى الله على
- سيدنا محمد
- وعلى اله
- وصحبه
- وسلم

المنكية العمريّة

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

رسالة سلف الفاضل المرحوم
 محمد أفندي على رسالة أبو السعود
 رحمه الله رب زدني علما

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.
وقف فبذلهم رسالة معمولة لا يطاع
وفق العقود. بدون الوصية أو الأمانة
إلى الموت المحدود. إذ قد صنف في لزوم
رسالة مفتي زماننا أبو السعود.
سما فيها كثير من بيان كل وجه مردود.
لئلا يعتد عليها الواقفون يردون.
ثوابا ويأثمون. وكما لا تغتر بها الأحكام
ولا يفتنون بها في الأحكام. فأنما لا تظن
للأحكام ولا تكون لهم عذر يوم التناد
لما ألقيت الغرور والأصول. ومناقضتها
النقول والمعقولات. رأتها فتنة للناس
ومنكر أعجب تغييره على تحمل من قدر لأن
ما اظهر أحدا له تصدي لحمل أولجين.
أولضعف قد غلبا فلزم مني التمسك بهذا
المنكر بالقلم واللسان. حذر من اللعنة
والالحام المترنين على الكتمان. وما

أنا إذا أسرع في المرام. معوضا ومتوكلا
على رب العالمين. قايلا حسبا لله ونعم
الوكيل. راجيا ما ناط من أربع في التز.
قول كوقف البناء مع العريضة
فنه ان المذكور في الكتب دخول البناء
من غير ذكر خلاف قائم في الخائنة ويدخل
الاشجار والبناء في وقف الأرض كما يدل على
في البيع ولهذا صور الخلاف في الهداية
في المتصلات دون المتصلات حيث قال
وقال أبو يوسف رحمه الله إذا وقفه
ضبعة ببقرها وأكرها وهم عبده جاز
وكذا سائر الآلات الحرائة ويدل على
هذا تعليله لأنه يوسف يقول لأنه
بيع للأرض في تحصيلها ما هو المقصود
وقد ثبت من الحكم تنعما ما لا يثبت مقصودا
كالشرب في البيع والبناء في الوقف انتهى
أزرة المختلف إلى المختلف لا يفسد ما ذكر
في غاية البيان والعناية محمول على المتقول
المتصل لأن المتصل اتصال قرار بعد

من حيلة الارض حتى يدخل في بيعها بلا
ذكر وما يثبت الحال ان تكون عرصه
الدار والخان ونحوهما الموقوفة بطريق
الوصية موقوفة ويكون النيا موروثا
قوله فقد ذكر في العتائية الح لا يمكن
ان يكون ذلك القول على مذهب احمد
من ائمتنا الثلاثة لما سنبينه في بحث
التعامل ان شاء الله تعالى **قوله** لا بد
من حيلة على التقييد المذكور لابل يحتمل
ان يختار مذهب زفر رحمه الله وقد ذكر
هذا القول بعينه في عامة الفتاوى
مغريا الى زفر رحمه الله وعلى تقدير
الحل على التقييد يكون كالمذكور في
العتائية وسيفف على حقيقة الحال
ان شاء الله تعالى **قوله** وكذا ما ذكر
في الفتنية الح لم يذكر في مصنفات زهرا
الدين رحمه الله كالمحيط والذخيرة حواز
وقف النقود لا مغريا الى زفر رحمه الله
وقد نقل عنه لاسر وسني وعماد الدين

عدم

عدم حوان فلو سلم صحة نقل فتنية محمود على
الوصية واختار قول زفر رحمه الله في بعض
الامتنان والاحوال لئلا يخاف كسبه ورواية
الثقة عنه ولو سلم فاحتمال به لا يثبت
رواية ولا مذهب ولا يمكن التطبيق بالتقار
وعدمه جلا على مذهب محمد رحمه الله
لما سنبينه ان شاء الله تعالى **قوله** وقد
نسب القول الح اعلم اولاً ان النزاع
في ان لزوم وقف النقود بدون الوصية
مروي عن واحد من الائمة الاربعة المشهورة
الكثيرة الاتباع المعروفة الاقوال في زماننا
او من اتباعهم رواية عنهم بحجوة في كتاب
معتبر متداول حتى يمكن التراجع والتحاكم
الى قاض يقدره فيحكم بلزومه ويزن تقم
للخلاف اذ السلطان في زماننا ولم يفصل
مذهبه واقواله في كتاب من الكتب المعبر
ولم يعرف ان مذهبه في الوقف اللزوم بدو
الوصية وان شرطه اذا فكيف يحكم على مذهب
قوله ولقد وقف الى قوله صريح في ان

هيه

المراد به الوقف الممتد فغير صحيح ان مدار
الدلالة على الوقف في هذه العبارة ثلثة
لفظ جعل وفي سبيل الله وصدقة للمساكين
ولادلالة في كل منها على الوقف معينا
فاضلا عن الضراحة قال في المحيطين والآخر
والظهير ولو قال ارضي هذه التفسير
فان كانت ثلثة بقا رقا مثل هذا وفقا
صارتا الارض وفقا لان المعروف كالمشهور
وان لم يتعارفوا السيل منه ان اراد به الو
منو وقف لانه نوى ما يحتمل كلامه وان
نوى الصدقة او لم ينو شيئا يكون نذرا
فتصدق بها او ينمها وكذلك لو قال
جعلتها للفقراء ان كان ذلك وفقا
تعارف تلك السيلة كان وفقا وان لم
يكن يرجع اليه بالبيان وان نوى به
وفقا كان وفقا وان نوى صدقة او لم
ينو شيئا يكون نذرا بالتصدق لان هذا
ادنى فكان اثباته هذا الاحتمال اولى
انتهى وفي التاتارخانية واذ قال ارضي

هـ

هذا صدقه او قال جعلت ارضي هذه صدقة
كان هذا نذرا بالتصدق به واذ في
الخاتمة عند الكل وفي محيط السرخسي يكون
وفقا بالاجماع وفيه ايضا ولو قال ارضي
جعلت غلة دارى هذه صدقة في المساكين
ثم ثبات وهو ميراث لورثته وما دام
حيا فعليه ان يتصدق بها لان هذا نذر
بالتصدق بالغلة وجوب التصديق
بما لا يخرج المندور عن ملكه قبل الامضا
والتقيد كما في الزكوة انتهى وفي الخاتمة
ولو قال ارضي صدقة لاشياع يكون نذرا
بالتصدق ولا يكون وفقا لان قوله
صدقة عبارة عن النذر وفيها ايضا
رجل قال جعلت غلة دارى هذه المساكين
يكون نذرا به بالتصدق بالغلة ونذر
الظهير ولو قال ارضي هذه صدقة
على وجه الخبز والبر لم يكن ذلك وفقا
بل يكون نذرا انتهى فاذا كان هذا الفاظ
عدم السنية والتعارف دالة على النذر

عند

لا الوقف ان العقار التي يجمع وقفها بالاجماع
 فما ظنك في التقود **قول** كما يؤذن به
 الى قوله والصلوات فليس بذلك على اداء
 الوقف اذ لا يجوز ان يكون مراد التجاري
 رحمه الله من الوقف السطح اذ لم يرد في هذا
 الباب الاثر الرهري وحده سندا
 هو قوله حدثنا **قول** عبد الله حدثني
 نافع عن ابن عمر رضي الله عنه ان عمر حمل على
 فرس له في سبيل الله اعطاها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ليحمل عليها محمد عليهما
 رجلا فاحضر عمر رضي الله عنه انه قد وقفنا
 بيعهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان بيتا عمنا فقال لما يتبعها ولا ترجع
 في صدقتك انتي ولو كان المراد الوقف
 السطح لما صح بيعه وقد ذكر هذا الحديث
 في كتاب الهبة بتغير يسير في باب لا يحمل
 الا حدان يرجع في هبته وصدقته
 وقد صرح ان محرم الحمل الدين بان المراد
 من الحمل التماسك والتصدق لا الوقف

والجيز

والتجيز فظهر ان مراده بالوقف ما بعة
 الهبة والصدقة على ان التجاري رحمه الله
 كثيرا ما تسامح فتورد في الباب ماله اذ
 مناسيته للترجمة بصرفه من له ممارسته
 بصحة وقد ذكره شراحه **قول**
 وبقي القول منه لم يفسر بل اذ مراد قد
 عرفت انه محمول على النذر والوفاء واجب
 منه ديانة ولا تناقض فيه صحة الرجوع فضاء
 ولو سلم انه ليس فلا اقل انه وعد وعقد
 للقلب على التصديق بالزعم وقد قال
 بعض العلماء يوجب الوفاء في العبد
 فيحل ان يكون الزمري منهم ولو سلم فللنذر
 ومع هذه الاحتمالات القوية لا يتعين
 ولا يتقرر ان مذهب الزمري لزوم وقف
 التقود بدون الوصية **قول** لم يكن الا
 الخ وقد عرفت عدم امكان الالتجاء الى الزمري
قول ولا يخفى على اهل الانصاف الخ اعلم
 ان التعامل الذي يتحرك به القياس وخصم
 به الاثر وعدم اخذ سياجا للاستحسان

وارجع الى الاجماع العملي والتكوفي اذ
الادلة الشرعية اربعة لا غير كما ذكرنا في
الاصول والاجماع فمختصر بالمجتهدين
فلا بد ان يكون ذلك القامح منهم
وهذا محكم قطعي لا تخال التاويل فيجب
تاويل ما يخالف فكل ما عيان محمد رحمه
الله عامة بحسب الخلاف الصلة اعني
التعارف لكنه لم يقل ويتعارف حتى يتناول
تعارف زماننا فراه ما تعارف الناس
من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى يد يد تدل على التظير بالاستقناع
قال صاحب الهداية ومحمد رحمه الله يقول
القياس قد يترك بالتعامل كما في الاستقناع
وقد وجد التعامل في هذه الاشياء قال
في احزاب السليم فان استضع شيئا من
ذلك بغير اجل جاز استحسانا للاجماع
الناشئة بالتعامل وقا في فتح القدير
ولكننا جوزناه استحسانا بالتعامل الرابع
الى الاجماع العملي من لدن رسول الله

صلى

صلى الله عليه وسلم الى اليوم بلا تكبير
والتعامل في هذه الصفة اصل في شرح
في قوله الصلابة والسلام لا يجتمع امين
على الصلابة انتهى **قوله** في الذخيرة
فان الناس تعاملوا الاستقناع في هذه
الاشياء من لدن رسول الله صلى الله عليه
وسلم الى يومنا هذا من غير تكبير ورد من
الصلابة ولا من التاويل وتعامل الناس
من غير تكبير رد على علماء كل عصر حجة بترك
لها القياس وتدل ايضا على عدم الغوم
للاستقناع قوله صاحب الهداية وعن
بعض من يجيى انه قد وقف كتبه الحاقا لها
بالمصاحف وهذا صحيح لان كل واحد تمسك
للذين نعلموا ونعلموا وقراءة انتهى والخلاف
الكثير بالمصاحف للاستقناع في الامساك
للذين نفى وان الكتب غير داخل في لفظ
تعارف في عيان محمد رحمه الله كما دخل المصاحف
في كون وقف الكتب متعارفا في زمان
صاحب الهداية لما صرح به في تحجب كريف

لولا يعارف لدخول **قوله** ولا يعامل
فيه لا يجوز وقفه عندنا فان قلت
الاجماع حجة بلا خلاف فيلزم منه حينئذ
اذ لا تختلف في وقف المقود المتعارف
قلت **اخلفني** في حجة بعض اصنافه
كالسكوني والمقود بعد تقدم الخلاف
والمقود تحت الواحد ونحو ذلك وايضا
قد يعلم بعض المحتمل من دون بعض وهذا
كثير الواحد فان المتفقين في حجة قد
اختلفوا في شرائطه ولذا تراهم يختلفون
في حكم منع ورود الخمر فيه كالكرام والسلاح
والاجماع كذلك فان قيل قال في الخلاصة
ولو استاجر حمارا لحمل طعامه بغير فالاجابة
فاسد وتجب اجر المثل ولا يجاوز السبي
وكذا لو وقع الى حالك غرلا لينسجه بالنصف
قال في المحيط ومشايج يلزم نفوذة بجواز
الاجارة في الشيا بكتعام اهل خلاف
القياس كالاستمتاع وهذا خلاف ما لو
تعامل بلد في فقير بلدهم الطمان لا عبرة

لتعاملهم

لتعاملهم لانه يكون تركا للنفس انتهى وهذا
المقود يدل على كون التعارف الخاص
كالهامر حجة بترك به القياس ويختص به
الخبر ولا يترك وكذا ما ذكر في الغناة حيث
قال فان قيل اذا كان عرف ديار على ذلك
فهل يترك به القياس قيل لا لانه في معناه
من كل وجه فكان ثابتا بدلالة النص وسأله
لا يترك بالعرف كما قيل بعض مشايخ بل في
السياج جريان عرفهم بذلك قلت
الدلالة لا عموم له حتى يختص عرف
ذلك في موضعه انتهى وفي هذين الجوابين
اعتراف بان العرف الخاص كالعام ترك
به القياس ويختص به الاثر العام قلت
صاحب المحيط في الذخيرة بعد نقل كلامهم
وقولهم ان هذا يختص الاثر الواحد لان
ذلك انعاما للبلد واحدة وتعامل اهل
بلد اخرى يمنع التخصيص فلا يشك التخصيص
بالسك بخلاف الاستصناع فانه وحده
التعامل فيه في البلاد كلها انتهى وقال

الزبلي وشاخي المزحوز وأهذا التخصيص
 لأن ذلك تعامل أهل بلدة ولحقه وبه
 لا يختص إلا بغير خلاف الاستقناع فإن التقا
 به جرى في كل البلاد وبمثل يترك به القيار
 ويختص الأثر انتهى وقال في الخلاصة
 والغنوي على جواب الكتاب معنى عدم الجواز
 مطلقا وقال في التا تاريخانية فالاجارة
 فاسدة وفي العنانية عند علماءنا وقال
 الصدر الشهيد رحمه الله لا تأخذ بأصحاب
 مشايخ بلح وإنما تأخذ بقول أصحابنا
 المتقدمين فذلك هذه المذكورات لا
 القول بالجواز جدار رواية ودراسة
 ولذا آخره في المتن بعدم الجواز لا
 ذكر خلاف وكذا صاحب الكافي والهداية
 وفيها بعده وهذا أصل كبير يعرف به
 فساده كثر من الاجازات ستمائة دينارنا
 انتهى انظر كيف خرمه بالفساد ومع
 التعامل والقول لصحة المطعون المخالف
 للأصول والرواية لا يعمل به إلا ان شاخ فيه

ليس نظره هذه الاجارة فان قدر فيها عتي
 عليك المنفعة بغرض بصدق علمها ولذا
 لا يبطل بل ينعقد اتفاقا ويجب أحوال المثل
 عند القائلين بالفساد وبقدر بقا الوقف
 لا بصدق على وقف بقود أصلا فلذا يبطل
 راسا وإن الاجارة المذكورة يجوزها من
 السلف عطا والزهرى وأبراهيم وابن
 سيرين وأيوب وتعالى من حكم وقتادة
 وأحمد وأسحق على ما ذكره البخاري وغيره
 وحديث فقير الطحان لم يخرج في كتب
 السنة وقد طعن فيه ان هداية وتخص
 الدين ان النعيم كما فعله العيني رحمه الله
 بخلاف شاخ فيه فانه لم رده قابل معرو
 سوى زفر ومن تبعه ان الحديث الدال
 على التأييد صحيح مستغنى عنه الامة
 الستة كلهم وغيرهم وان التعامل اهل بلح
 في السابق كان في عصر الاجتهاد فيكون محتمل
 بعد العلم به فلو منهم بالجواز فيكون حجة
 في الجملة وان لم يكن ترجعا الى الاجماع وحجة

على الاطلاق فيجوز الاحتراز والعمل به ان لم
 يكن مجوزا لان كل قول مجتهد فيه غير محو
 يجوز العمل به ابتداء للاختلاف وبعد التقليد
 ممن ذهب بخلافه لما يترتب في موضعه خلاف
 وقف النفوذ فان تعارفه كعدمه ثبت في ذي
 المجتهدين وسكوت المقلدين بل قولهم
 ونصرتهم حتى ليس بحجة اصلا ويجوز الاحتراز
 والعمل به الاستيلاء اذا خالف القياس ونص
 المجتهدين بخلافه واقاما ذكر في البقية
 فاجاب تسليمي بعدم منع مبالغة في الرد
 الا يرى **قوله** او لا اي لا يترك به
 القياس **قوله** لانه لا يطأ به هذا
 النفي ظاهر لانه يدل على عدم ترك ذلك
 النص والمدعى عدم ترك القياس فيحمل على
 جواب اخر فكانه قال لو فرضنا وسلمان
 حوازي ترك القياس وتخصيص لعدم العموم
 فلو جوزنا هذه الاجابة يلزم ترك النص
 بالتعامل وانتم لا تقولون به ليس في هذا
 اعتراف يكون التعارف الخاص بحجة يترك

القياس

القياس ويخص به الا تركه ويتوخلف
 لحضر الادلة الشرعية في الاربع المتفق
 عليه والله اعلم فان قلت **قلت** فانقول
 في المنقول عن عدة كتب معتبرة من حوازي
 وقف البقرة في موضع تعارف فواذلك مع
 نص محمد بن محمد بن احمد بن محمد بن حوازي وقف
 الحوازي مقصودا بهذا المنقول يدل على
 قلة اعتبار التعارف مطلقا ولو كان في
 مكان مخصوص وقوم ليس فيه مجتهد
 فيكون التعارف **قلت** قد يتحقق ويقدر ان
 تعارف القوام والحوازي موضع ليس بحجة
 شرعية اصلا عن التقدم على القياس وترك
 به كيف يلزم حينئذ مثلا ان يحمله كلها
 بثبت حرمة القياس لو تعارفه مدا
 وعد كبيع الارز بالارز متفاضلا والغسل
 والتميز والجهر كذلك وبالجملة كلها سوى
 الاشياء الستة من الموزونات والمكملات
 فان حرمة التفاضل منه بالقياس علمها ولا

يقوله عاقل متدين فهذا المنقول اخذ
ما يجب تاديله كما أسيرها اليه سابقا
فنقول وبالله التوفيق اعتبارهم بالتعارف
الخاص بما ينبت بالتعامل الكلّي راجع
الى الاجماع كالحاق صاحب الهداية المكتبة
بالمصاحف وشرط الالتحاق مساواة
الفرع للاصل في العلة الظاهرة من
كل وجه او زيادة عليه فالبقرة في موضع
التعارف مساو للساو وخوه من كل وجه
يتعلق عند بعض المشايخ فلذا جزموا
بالجواز ونظر عند بعض اخرين فكذلك
ذكروا بالرجحان ولم يجزموا وانما اذا لم يتعارف
فدال على عدم الاحتياج وينقضي من الاصل
فلا يوجه شرط الخالف ولا مساءة القنار
لكون الاصل معتد ولا عنه فيسمى على اصل
القياس ونوع عدم الجواز فالدليل على جواز
وقف البقرة عند التعارف والخاص بتعارف
المنسار وخوه في الحقيقة والتعارف الخاص
علامة لوجوده اشارة الى الدلالة والاحتاق

وحاصله

٢٢
وحاصله ان حرا بالعلة في الحقيقة حاجة
الناس ولكننا امر نخفي له علامة ظاهرة
في تعارف الناس اذ اقيم مقامها كالتمتع
مع المسقة والابلاح مع الاثر الـ ولما لم يوجد
التعارف في الحيوان اصله في عصر محمد رحمه
الله قصر من الاشياء المتعارفة باستفاد جزء
العلة فلم بالحقة آياها ولما وجد من بعض
تمت العلة فتحقق المساواة فالحقة آياها
ولما احتمل ان يوجد بعض المواضع عنه
اخرين اطالو عنه فان قلت لحاجة الخاصة
الناتية بالتعارف الخاصة بالمخفيات
تساوي الحاجة العامة الناتية بالتعارف
الكلية الاصول قلت عدم حاجة البعض
لا يؤثر في حاجة البعض نقصا فزيادة
حاجة ذي الحاجة منهما سواء فكذلك لهما
فان قلت فليجزم وقف بقود بالاحتاق
ايضا عند التعارف قلت للقود لا تساوي
الاصل من كل وجه ولو عند التعارف لان
الاصل اعيان باقية لهما منافع عند بقائها

فنصدق علمها بحسب العين والتصديق
 بالمنفعة على حقيقة ولا كذلك التقود
 بخلاف البقرة ونحوها ولذا جواز الشافعي
 ومالك وأحمد رحمه الله وقف كل ما ينفق
 عنه مع الانتفاع ولم يجوزوا وقف
 التقود ولو تساويا من كل وجه لما خفي عليهم
 ومم أهل اللغة والاحتجاج ولو عرفت عدم
 الجواز فإن قلت فما تقول في المتقول
 عن الفتاوى والفتاوية فإنه صريح في جواز
 وقف التقود والنياب عند التعارف الذي
 يفسر من الأصل وإن لم يسو مئاة بذلك على هذا
 أنه على عدم جواز وقف البقرة فغيره بعد
 التعارف ثم قال حتى لو كان في موضع تعارف
 ذلك يجوز الاحتجاجنا فحزم بالجواز عند
 التعارف ولم يستدل إلى آخر ذلك على أن كلا
 من الجواز وعدم قوله ومختاره ثم ذكر وقف
 التقود والنياب فحزم بعد الجواز مطلقا
 ولم يعلل بعدم التعارف ثم أسند الفتوى
 بالجواز إلى الجمهور فدل قطعا أن عدم الجواز

قوله ومختاره وَلَفْظُ نَفَقَةٍ بِمِثْلِ الْجَوَارِ
 ليس بقول فاعل قبل واحتماده بل هو قول
 شخص آخر اختاره عند التعارف والحاجة كما
 شهد موارد استعماله غالبًا يعرفه منزله
 بخارسة لكتبة الفقه ولو كان القابل هو
 الجواز قال بناء على ما يرد في محمدرحمه الله
 لذكرهما كالبقرة بل ضمهما إليها لعدم الظاهر
 أن القابل أنه بقر راتباع محمدرحمه الله
 قاله بناء على مرتبتهما ما ذكره محمدرحمه الله
 لحاجة الناس كما اختار مشايخنا المتأخرون
 قول أهل المدينة عند انقطاع الصلة
 وظهور التوالى في أمر الدين واقتوا بين
 جواز الاستيحار على تعليم القرآن لكن لم تعلم
 نقشا أن ذلك القابل هل يقول يلزم الوفاق
 بدون الوصية أم لا فلا يثبت لزوم
 بالاحتمال واللزوم بالاحتمال إلى الموت
 وعدمه بدوئنا بنا بتعزير فالحمد لله
 أولى فإن قلت فلا فائدة حينئذ في الفتوى
 بالجواز فلا يندفع به الحاجة قلت لم يل فيه

فائدة اذ حينئذ يفتون بنقودهم في حياهم
ويضيقون الى موتهم فاذ انما الحيا يجرى
على شروطهم فاذ انما لو ان لم يتركوا وارثا
او جازا الورثة وهم من اهلنا من الكل والا
فمن الثلث فانه لو لم يرد من الوصية
لكان فائده اكثر واتما ضم الشيا الى القوة
مع كون الانتفاع بها بقا العين وقد جاز
محمد رحمه الله ووقف ثياب الخبازة فلان
المراد بالثياب ههنا ما يلبسها الاحياء
فليتسارع اليه التلا والفناء فقصرت
ذكره محمد رحمه الله ولم يكن في معناه من
كل وجه والحقت بالنقود بخلاف ثياب
الخبازة اذ المراد بها ينشف بها الميت
بعد الغسل وما يلقي عليه حين الغسل
فهذا استعمال يسير في وقت قليل فلا
يتسارع اليه التلا والفناء **قوله** فانظر
كيف حافظوا لاقوله بين منقول ومقول
عجبت اذ قد نقل الفاعل الخائنة عدم
جوانه والثور للامراء معللا بعلتين

قدم

قدم منها غير المتعارف اعني عدم كونه
قربة مقصودة وقد اقتصر عليه في مسألة
ذكرت في الذخيرة هذه عبارته اذ اوقف
اعطى ليعطي على الميت الى ذلك انتهى وقد
الحق صاحب الهداية الكتب بالمصاحف
مع اعترافه لوقوع التعارض في الكتب
لما احتاج الى الاحتياط بل لما جاز نعم التعارض
الكل الذي في ذم الاحتمال دحمة مستقلة
كافية بتركه القياس لكن ذلك التي ذكرها
محمد رحمه الله وانما المتعارف الخاص الذي
في من المقلد من فانما اعتباره لاحل الاحتياط
فلا يكفي بل لا بد منه من وجود كل ما في الأصل
ماله ودخل في الحكم حتى يتحقق المساواة
وماله دخل في وجود في الاشياء التي ذكرها
محمد رحمه الله ثلثة بقاء العين وقرينة
مقصودة وحاجة الناس للدلول عليها
بالتعارف فما وجد منه هذه الثلاثة
فيحكم بجواز وقف عند محمد رحمه الله الحاقا
ودلالة وما قدر فيه واحد منها فيحكم بعدم

جوازها نيران المسايخ رحمهم الله قد
يقتضون في الجانب على واحد منها انكالا
سهم على ظهور حواز النبا فتن كفولهم في
وقف البقرة بجوزة موضع لتعارفوا الظواهر
وحد بقا العين والقرينة المقصودة
واما في جانب عدم الحواز فالافتراض
واحد لكنا سبه كما اقتصر صاحب الذخيرة
في مسئلة الثوب التي يغطي به الحيازة
على انتفاع القرينة المقصودة واقتر
الكثير في انشاء الثوب على عدم التعارف
التي عن عدم الحاجة وقد يذكر وانسقاء
الاثنين لتقوية واستظهارا كما ذكر قاصو
حات في انشاء الثوب انتفاء القرينة
المقصودة والعرف معافا فاذا تقدر
هذا فكيف يصح قوله وجعلوا ملاك الامر
محض التعارف وفضل بين البقرة والقوة
مع الاشتراك في التعارف فيما نقل عن
العتابية كما نبيينا فكيف يصح قوله ولم
يفصلوا في ذلك بين مستقول ومفعول

قوله منزلة بقا امثالها لا تخفى
علينا ان هذا مجاز لا قرينة عليه فلا يسمع
ارادته خصوصاً في التعريف نعم لما انفك
عن زفر رحمه الله من مجاز حواز وقف الوقف
المنقود كان قرينة على انما اراد بحبس العين
في تعريف الوقف ما يعم الحقيقة والحكمي
طريق عموم المجاز ولم ينقل عن مبتدئ
جوازها لا بالعموم ولا رفة بل خصوصاً قد
عرفت تناول قول محمد رحمه الله ما نغا
الناس للمنقود وعدم حواز ان يكون مجبر
درام من اتباع محمد رحمه الله وعدم
كون اجازته مبنية على قاعدة محمد رحمه
الله ولو قلنا لا الاحتمال فيه لا يثبت
المذهب فلا يكون قرينة صارفة عن
الحقيقة على ان جعل الامتعة في يد المقتار
امثالا للمنقود سمح جداً ان جعلهم رد
المثل اذ العين في امر ظاهر ومو القرض
لضرورة فانه مشروع بالنظر والاجماع
وقد ثبت حرمة النسي في الاموال الربوية

كذلك فاضطررنا في التطبيق بينهما الى ذلك
 الجعل لاصرون فما نحن فيه الا يرى ان القوة
 تتغير في الامكانات والعصب حتى حرمانها
 وردا لها مكانا على ما ذكرنا في الفتاوى
 ثم انا لو سلمنا ذلك التزويل والدخول في
 التعريف به لزم انه يجوز في بلا خلاف موافقا
 للقياس وفق النقود وكل ما لا يتفق به الا
 بالبيادة من بين المنقولات بلا احتياج
 الى المعارف لوجود التأييد حينئذ
 بالاستقرار في المضاربة وخونها اذن
 المغلوم ان المراد بالتأييد مكانه
 لاحقيقة الا ترى ان التار والكان وخرما
 قد يجزى فلا يتفق بها والارض منه
 يغلب عليها الماء والخف او ينقطع عنها
 الماء او غصبها غاصب او نحو ذلك بخلاف
 سائر المنقولات مما يتفق به مع بقائه
 لانه يبلى وينقص قيمته بالاستعمال
 ولو ارتد بيعه لزم منه مثله فلا يمكن
 تأييد فان قلت هذا التزويل انما هو

عند المعارف للضرورة كما ذكرت في الفرض
 فلا يلزم ما ذكرت قلت ان اردت الذي ترك
 به القياس فوجوده في النقود ممنوع بكل
 مداه مسلم عندك وان اردت المعارف
 الخاص والمعارف العوام فهذا ليس بحجة
 اصلا ولا يكفي في الاحتجاج فان الضرورة
قول وقال اعتبر ابو يوسف ومحمد
 الخ هذا علمه لانه لا يمكن انواع التزويل
 المذكور لما احتاج الى جعل العتمة ههنا
 اقرار محضا نظر الموقوف فدل على انه
 لو اعتبر فيها المبادلة لنطل الوقف
 فعلم انما لم يقيد ذكر التزويل ثم انا نقول
 بعد الاغماض هذا الايراد اصلا اما اولا
 فلانه ليس معنى جليس العين وقصد والمنفعة
 ان يبقى ابدل الامكان والتلفظ به
 ومما منتفيا في النقود بخلاف الارض
 المشتركة واما فانا فلان البقاء اسم من
 الاستدراك من شئ بشرط في الاستدراك
 البقاء كالشهود في النكاح والاستيعاب في

صاحب العذر وأما الثاني فلان في القضية
مقتضى الاقرار والبيانه فيمكن ان تعتبر الاول
ويغلب على الثاني نظر الوقت عند طلب
الشريك القضية والتحقيق للضرورة فلم يمكن
تنعكاز في الهداية وأما في النقود فلا
يشترط به الا بالبيانه له المحضة فلا يمكن اعتبار
الحبس والبقاء مع عدم الداعي والضرورة
التي تنبئ ذلك الاعتبار لان في ابتداء الوقت
صيانة عن البطالان فينبههما **قوله** يعيد
وبالاولين والضرورة التي تنبئ المحذور ان
يبدفع ما ذكره مسئلة استيلاء الغاصب
والضعف عن الاستعلاء وأما مسئلة شرط
استبدال الوقف فعلى ابي يوسف رحمه الله
لكن انما يجوز له عقار وكل عقار يتنفع به
مع بقاء عينه ويمكن حبسه الى الأبد فان
تنزيل الثاني منزلة الاولى في البقاء خلاف
النقود وأما عند محمد رحمه الله فشرط
الاستبدال والكلام على مذهبه **قوله**
حيث جعل في قوله اولى ممنوع لما عرفت

كيف

كيف ولو كان اولى بل مساويا لو ازا بمننا
الثلاثة وقف النقود بلا شرط بقاء
لوجود التأييد حينئذ **قوله** كثير يقع
ان التقاوت السير في الغلة مانع من
الالحاق ولا شك ان يطو التبدل اقرب
الى الشرط الذي هو التأييد فلا يلزم من
جواز ما هو قريب من الشرط جواز ما هو
بعيد منه كما ذكرنا في وقف الثياب ولا
محال جواز وقف النقود الا بالحق فاذا لا
مساواة ولو وجه فلا الحاق فلا جواز
قوله لما ان البقاء في الجملة الح مردود
والذي يدل على اعتبارهم بغير فهم الوقف
لما عرفت انه محمول في الحقيقة والاضاف
عليه اعدم جواز وقف النقود على الاطلاق
فقد اعدم التأييد وهم راد واعلى بقاء
العن امكان التأييد راي تصرح اقول
من هذا في اشتراط بقاء العين نعم ترك
ابي يوسف ومحمد رحمه الله ايضا بالتعار
الكلي المرجع الى الاجماع العملي كما في الاستئنا ع

ولا خلاف في انتفاع هذا التعامل في النقود
 ولا مجال للاختلاف والقياس فتعاند عدم
 الجواز قال في فتح القدير بعد ذكر أقوال
 ائمتنا الثلاثة بعد ذكر قول الشافعي رحمه
 الله وهذا قول مالك وأحمد أيضا وأما
 وقف ما لا ينتفع به الا بالانطلاق كالذهب
 والفضة والما كوك والمسرورة قول عامة
 الفقهاء انتهى فانظر ائمتنا المصنف اللبيب
 الى هذا التفصيل والعنوان والاطلاق
 بعد ذكر أقوال الائمة الستة وما جوزوا
 وقفه حتى يذهب حثك الرب والشبهة
قوله حيث كان مبنيا لم لا قد عرفت
 ان التعارف الذي في قاعدة محمد رحمه
 الله هو التعارف ارجع الى الاجماع الا ترى
 الى سينظم بالا استصناع وقد ذكرنا
 ما قبل فيه وعرفت عدم دخول وقف
 النقود في تلك القاعدة وعدم جواز بناءه
 عليها وعدم عموم قتر بل مثل التي منزلة
 بل مخصوص بما فيه ضرورة قد ذكر **قوله**

وقد

وقد يقال لم لا يخفى عليك انه كثير مما سئل
 الاقوال الصنف في الكتب المعتمدة تارة
 مع القدرح واخرى يدونه اعتمادا على قرينة
 او على ظهور ضعفه وشهرته يعرفه من
 تنوع كتب القوم ووقوف النقود من الضعف
 والاشتهار بمكان لا يخفى على من له يد في القصة
 وقد نقل من عدة كتب عدم جواز على الاطلاق
 لاسيما عبارة غايه البيان ونقيض من
 غير داع وضروية تغيير ونسخ ولم تنقل
 جواز عن قابل معروف سوى زفر والمناضار
 بكلمة عن خ الكتب المعتمدة على قوله من غير
 قدح بل عبارة الفتاوى مشعرة بالقدح
 كما يتضاف فيما سبق وكذا قوله على وجه شعر
 بارنصاعه في ايراد كيفية الاستعمال في
 الضا وقد روى تلك الكيفية في الكتب
 المعتمدة عند نقل قول زفر رحمه الله بكلمة
 عن الدالة على الضعف عند **قوله** كما يصح
 لم لا قد عرفت الفرق بين النقود وسائر النقود
 لما له انتفاع مع بقاء غنمه كالبقرة وقد



عرفت سبب نصح محمد رحمه الله لعدم
صحته وفق الحيوان وسبب نصح المشايخ
عدم مخالفة التصريحين وإثبات نصح
الشيخ مردودا إذا قابله ليس على من أن
عباس رضي الله عنهما وقد تصدى ولي
الجواز ربو الفضل وعدم شرط الاتصال
لمسيوع الفقهاء هذا الرايين بل انكروا
وطعنوا ابن عباس مع ذلك القدر والفضل
ممن لم يسمع الرأي في هذين مع أنه بضار
له ذلك ذلك ولا يدل هذا الخطا رتبة من
الامثال السابقة لكل عالمه حق وكل جود
كبره ولكل صادم بقوة ولكل نار صوم **قول**
ولو فعله لم أعرف **قول** كما ان صاحب
الهداية الخ هذا لا يراد أنا ولا فلان الكلا
في دلالة لفظ قبل على الضعف عند عدم
القرينة على خلافه وذكر صاحب الهداية
دليله من غير مدح منه ويكون مبنى الايمان
على التعرف عندنا قرينة دالة على قوته
وهذا الجواب عما نقل عنه وفي الحاشية من قوله

ومنها ما وقع في الهداية الخ وأما فائنا
فلان صاحب الهداية من أصحاب الترجيح
فيتمثل ان ترجيح خلاف فارح ابو الليث
وعنه وترجيحهم لا يكون حجة عليهم فائنا
ثالثا فلان القول القديم اعني الحث
في غير الصلاة ظاهر المذهب وعند الحث
مطلقا غير ظاهر المذهب كما بين في فتح القدر
فكون ضعيفا رواية وان كان قوتا
رواية ودلالة قبل على الضعف في الجملة
لا من وجه **قول** لفقدان دليل الاستحباب
الخ قد عرفت ان دليل الاستحباب هو التقار
الكلبي الراجع الى الاجتماع وأما المعارف
الحواضر ولتعارف العوام فليس من الحجته
شي وانما يعتبر الخاف لا يتأثر عن الحاجة
الموجودة في الأصل عند وجود الواضعين
الآخرين وأحد مما اعني بقاء العن مع
الاستفاد مستف في التقود فلا يعتبر فيها
هذا التعارف فاصلا كما ذكرنا فيما سبق فظهر
ان عدم جواز وقف التقود معلل بعلة

ذات وجهين انتقاء تعارف الكلي واستقاء
 شرط اللاحاق لما فيه تعارف الكلي اعني المساواة
 لا انتقاء احدا وصفا لا اصل التي هي مناط
 الجواز ولو جوز في التقود عند عدم التعارف
 الخاص فقد فيها وصفا لا اصل وعند التعارف
 واحد فقط وعلى التقديرين يمنع اللاحاق نفسه
 عند الثاني يعرب فلذا اختار بعض المشايخ فيه
 قول من يجوز مطلقا ونحو المنقول كيلي القنانية
 بقوله وقتل في موضع تعارف فوالاعني بالجواز
 لكن لم يعلم قطعا حال من يجيز ذلك القول
 بلزوم الوقف بدون الوصية ام لا والظاهر
 ان يكون ذلك زفر رحمه الله ومن تبعه لعدم
 ثبوت ذلك من غيره وهو لا يقول باللزوم
 الا ان يكون بطريق الوصية ولو كان علو
 عدم صحة وفق المنقود الخ **قول** انما
 الهداية اراد رد الشافعي رحمه الله في تحون
 وقف كل ما يتنفع به مع بقاء عينه وردقه
 بض او بعاملا او لا فقلا يجوز اما بالقتار
 فغير صحيح لان التايب شرط فيه وكل المنقول

في معنى انتقاء تعارف الكلي
 في معنى انتقاء تعارف الكلي
 في معنى انتقاء تعارف الكلي
 في معنى انتقاء تعارف الكلي

منزل

مشترك في انتقاء ما يمكن الانتفاع به مع بقاء
 عينه ولا فالفرق غير صحيح وهذا معنى قوله
 كالتدريم والدينار فانه رد المختلف في المنقول
 واما بالنظر فذا في الكراع والسلاح فقط
 وهذا معنى قوله ولا معارض دون الكلي
 وهذا معنى قوله ولا من حيث التعامل
 واما باللاحاق دلالة بواحد منها فذا انما
 يكون عند كون الفرع في معنى الاصل
 من كل وجه وهمنا ليس كذلك وهذا
 معنى قوله لان العقار يتايد والحياد سنا
 الدين فكان معنى القرية فيها اقوى فلا يكون
 غيرهما لكن لم يذكر التعارف ههنا اعتمادا
 على ثبوت شهرة كون التعامل اقوى من القتال
 مشترك به فاذا انقتر هذا علم ان عدة
 قدم جواز وفق المنقولات في القياس
 عندنا عدم التايب بالداخل فيه عدمه
 امكان الانتفاع مع بقاء العين وهو لا
 اولسا وعلية العلم يستلزم عليه الخواص
 ومعنى عن ذكره واما عند الشافعي رحمه الله

فالعلة هو الخاص فقط فلو ذكر مهنما لم
 يحصل الرد لالعدم كون الخاص عليه وهذا
 ظاهر جدا ثم انا نقول كصاحب الهداية
 ان وقف النقود اتما بالقياس فلا قابلية
 واما بالنصر فلا نص واما بالتعامل الذي
 يترك به القياس كما في الاستصناع فلا بد
 خلاف واما بالالحاق بواحد منهما دلالة
 فليس في معناه اتما العقار فمتا بد واما
 الكراع والسلاح فلان الجهة سنام الدين
 واما فيه التعامل المذكور فمتا ذكر محمد
 رحمه الله فكل مما ينفع مع بقاء عينه
 بخلاف نحو الكتب والمقبرة فانه يلحق بالآخر
 لكونه في معناه من كل وجه ثم ان قوله عند
 في حقيقته يوسف رحمه الله الوجه ان
 نقول عند مما اذا النص مداد الاستحسان
 بالبقاء فمتا **قول** ولو ان لعدم مكان
 الانتفاع الخ قد علمت تمام ان وقف
 المنقول قصد عند محمد رحمه الله بطرق
 بينه النص والمعارف الكلي والالحاق

ولم يذكر صاحب المحيط ههنا الا المعارف
 لظهور انتفاء التباين في النقود فمعنى قوله
 وقف النقود لا يصح الخ اي وقف المنقول
 الذي هو مثل الدنانير في عدم ورد النص
 وعدم شرط الحاق بان كان تما لا يمكن
 الانتفاع به مع بقاء عينه لا يصح الا التعامل
 الذي هو دليل الاستحسان ودلالة مقتود
 في مثل ذلك المنقول فلا مجال الجواز فلو لم
 يكن مراد هذا الاصل المحصر فليس المراد
 بالتعامل الخاص ولا الذي في زمن المقلد
 بانهما ليسا بدليل الاستحسان اذ دلالة
 لا بد ان يكون حجة شرعية يترك به القياس
 الكلي **قول** فلو ذكرت الدرهم والدنانير
 الخ هذا الملازمة لازمة علمه في عبارة
 فتح القدر كما سيأتي انك قد اخطت علما
 بما ذكرنا ان عدم انتفاع به مع بقاء عينه
 مانع عن الحاق وان لا تعامل ولا نص في
 فنحن عدم الجواز وما ذكره وطول لا يحدي
 نفعا **قول** ثم احاط عن هذا الخ حاصل الجواب

ان القياس على العقار مع الفارق لان فيما
 ومنعاً خاتماً موثراً وهذا التأييد الداخل
 فيه امكان الاستفاد مع بقا العين وهذا
 الوصف مفقود في المنقول وحاصله مع
 كون مجرد امكان الاستفاد مع بقا العين
 وصفاً موثراً في الامتثال واما القياس على
 الكراع والسلاح فغير جائز بثبوتها بالنصر
 على خلاف القياس فلم يوحّد شرط القياس
قوله والى ذلك يوسف ليل لقا معاً وقد
 قال سناً بقاء من قبلهما **قوله** من غير تعرض
 الخ قد عرفت ان امكان المذكور داخل
 في ادخل التأييد وان عدمه داخل في عدمه
 فالغرض بوجوده فيما **قوله** فان عدم
 التعارف كما سلف الخ لا يخفى عليك ان التعارف
 يجتمع مع عدم التأييد فلا يكون عدمه
 كما استفاد عن عدمه بخلاف الباب فانه منع
 القضاء لكنهم الا ان يقال نزل عدم التأييد
 عند عدم التأثير من اثر التأييد او بقدر
 صنف **قوله** والنصر عندك يوسف

في جبهته
 من غير تعرض

رحمه الله لا وجه لتخصيصك يوسف
 رحمه الله كما سبق الاشارة اليه **قوله**
 غير مقتضى عندكم اصلاً الخ قد علمت مراراً ان
 عدم التأييد عام لعدم الامكان المذكور
 فاعتبارها اعتباره وان التعارف الذي
 هو دليل الاستحقاق لم يوحّد في الدقوة
 فتذكر ان حاصلاً ما ذكره من التطبيق
 والموقف بين رواية عدم حواز وقف
 النقوط المطلقة المصروفة في الكتب المعترمة
 وبين رواية حواز حمل الاول على عدم التعارف
 الواقع في عبارة محمد رحمه الله علماً لا عدم
 من تعارف الفقهاء والعوام والخواص وحصر
 عملة حواز وقف منقول لانصر فيه مقصوداً
 عنده في التعارف المذكور وهذا يعود كونه
 مخالفاً للاصول والفروع والمعقول من عدم
 كون تعارف العوام والخواص دليلاً للاستحقاق
 ترك به القياس من مبادئ وتعليل عدم حواز
 البعض قارة لعدم القرينة فقط وان كان به
 وبعد التعارف معاً كما سبق والنص بيان

العتاي يدل على وقوع الاختلاف في وقف
 القود عند التعارف ايضا معاك سيقولانه
 قال بعد الجهر بعد الجواز سلقا وقيل
 تعارفوا بفتي الجواز فذلك على ان فيه قولين
 فلو كان عدم الجواز السابق مقيدا ليوم التعارف
 لا تخالفا لقولان ويضيع لفظه قيل وبقي
 ويجب حينئذ ان نقول بدلهما حتى لو كان
 موضع تعارف فواذ لك يجوز استحسانا كما قال
 كذلك في وقف البقرة وسبب هذا الخط
 انه استنبه عليه التعارف الذي هو دليل
 الاستحسان وتعارف القوام وتعارف
 الخواص ولم يميز بينهما فوقع فيما وقع **قول**
 على جواز الوقف عند ذلك يوسف حنفية
 التأييد فقط وعندنا في يوسف رحمه الله
 وهو السبعية والنصر وعند محمد رحمه الله
 هي والتعامل الحق بالاجماع وعند الشافعي
 وقال في واحد رحمه الله كونه منتقعا به
 مع بقائه عنه فقط فكل موخر اخضر من القدم
 لما عرفت ان يقتضي الاخص اعم من يقتضي الماهم

ثم ان التصرف التعامل المذكور له مردان فيهما
 يمكن الاستفناع به مع بقاء عنه ولا تساوي
 بين التقود وبين ما ورد فيه والحق وقد
 عرفت ان الاقبا سر محصل الاجماع من الامة
 السنة المذكورة مع عدم جواز وقفها
قوله وحيث قضى الامر الخ قد عرفت ان
 التعارف بوعان دليل الاستحسان الرابع
 الى الاجماع وهو الواقع في عبارة محمد وبقا
 خاص بموضع او بالمثل من هذا السريحة و
 اعتباره في جواز الوقف انما هو الاحاق
 كما سبق بيانه فان قلت فما يصنع مما وقع
 في عبارة العتاي رحمه الله من قوله حتى لو
 كانت في موضع تعارف فواذ لك يجوز استحسانا
 فانه يدل على كون التعارف خاصا لدليل
 الاصل فاذا كان التعارف الخاص سبب
 الاحاق ودليل الملحق به التعارف انكلى
 الذي هو دليل الاستحسان نعم ان يقال
 فما فيه تعارف خاصاته ثبت استحسانا
 والحاصل ان التعارف الكلي قد عطف الاجمالي

فاما الاستحسان فليس
 فيها بالاحاق دليل

دليل الاستحسان ووجه مطردة لرجوعه
الى الاجماع واما التعارف الخاص فليس
اصلا بالذات ولكن قد يكون دليلا لدليل
الاستحسان بان يكون علامة لتحقيق الحجة
التي بها يحصل الاحتياط بالاصل الذي فيه
دليل الاستحسان اصلا ولكن يكون مثالا
وسببا للمناط بثبوت بعض الاحكام كما ينبغي
ان شاء الله تعالى وقد لا يكون شافي ذلك
فله اقتسام ثلاثة فني احيا حكم من الاحكام
الشرعية لا تعارف خاص فاعلم ان ذلك
من احد الفتن الاولى فمثل ذلك التعارف
لا يتوقف وجوده ولا بثبوت الحكم به بعد
الحوالة الى رأي واحتما كما في مسألة البقرة
الذراهم المغشوش على ما سيجي ان شاء الله تعالى
ولكن لم يقع مثل هذه الحوالة في وقف
النقود ولا في عبارة العتايي رحمه الله
قد عرفت ما فيها لا يقال ان حوالة البقرة
حوالة النقود بل عرفت ان حوالة البقرة
فيه وقف لاصل فاذا انقورت فتتحقق

الثالث

الثالث ثم ان المساوات بخلاف النقود فانه
فيها وصفا واحدا في التعارف حصل اثبات
قلايم المساواة فاذا احطت عالما بما
هكذا علمت ان قوله ان قلت ان قلت
بقوله لا يقتضي فيما نحن فيه شيئا ولا ارتباطا
له وسندينه ان شاء الله تعالى **قوله**
صاحب الهداية الحاصلة انه اعتمد
العادة واحاط بحوار البيع والاستقراض
علمنا ان صاحب الهداية ليس من اهل
الاجتهاد وانظر ايتا اللبيب بل هذه هي
المسئلة مساس لما نحن فيه من التعارف
الذي هو دليل الاستحسان بالذات
وبالواسطة ونزل به القياس بل هذا
التعارف سبب المناط بثبوت بعض
الاحكام ومعيار للقياس فان الذراهم
مغشوشة اذا انقورت شيئا يعلق معرفة
قدرها به فانه لم يذكر لم يشاهد صارت
محمولة بنفسه البيع فلا بد من تقييد
التابع في كلام الهداية بعدم الاشارة

او عند ما يجوز البيع بلا وزن ولا عدد
متعارفين كما ذكر في الخلاصة والتا تاريخية
واقا الاستقراض فعلى الخلافة اذ لا يدفنه
من رد المثل فيلزم ذكر قدره ومعرفة
تعارف المخلص ففهما عند الانا لانه فقوت
بالوزن تحقق ففهما وصفا بالحسن والوزن
فيقاس على الاشياء السنته فيكون من الاموال
الربوية فيثبت فيها احكام الربا واذا
تقوت بالقه لم يتحقق الوصفان فلا
يقاس بالعرف سبب لثبوت وصفها وقد
تعلق بكل منهما حكم شرعي كما ان كسب الرب سبب
ملك المضارب المتعلق به وجوب الزكاة وسبب
للزاد والراحلة المتعلق به وجوب الحج فان
هذا لما خفي فيه فاما لا تدعي ان العرف
الخاص لا يعتبر أصلا في الاحكام الشرعية
ولا نقول عما قل بان ندعي انه ليس بحجة
من حج شرعية مخصصة في الاربعة بخلاف
تعارف الكلي الذي في عصر المحمدين فانه
من الاجماع العملي والسكوتي واما كونه

سببا

سببا ودليلا لوصف يتعلق به حكم شرعي فلا
تدفع فيه ولكن ليس له اختصاص بالعرف
كما ذكرنا من كسب الرجل ونحوه ونظاير ذلك
لا يحصى نعماء بالتعامل الخاص في وقف القود
وتحقق وصف هو حاجة الناس لكن لم يتعلق
بواز الوقف بخصوصه في الاصل ولم يتم بها
جميع اوصاف اصل حتى يصير سببا للاحتواء
بل بالامور الثلاثة وقد فقد احدهما
في القود كالتعارف في عدمه بخلاف
خوالصة فاقدا قد تحقق فيها وصفها ان
الاصل قبل التعارف فيبقى واحد في التعارف
ثم الثالث **قول** ثم قال ولو باع الخ هذا
العرف ايضا كالسابق فان تعارف القلوك
سبب لتحقيق وصف الثمنه فيها فاذا عدم
عدم ذلك الوصف فيبقى تبعا بلائس فيبطل
عندك حنيفة رحمه الله بخلاف الاستقراض
لان في حكم الاعادة لللائس الربوا وموجب
رد العين فلا يتغير بتغيير العرف واما مسألة
الذخيرة فقد حرقت كالحق وكل هذا ليس

بما نحن فيه ولا يتوقف الحقيقة والاعتداد
 به على رأي المجتهد بل لا خلاف **قوله** الفقهاء
 على اعتباره الخ فهو قال في الذخيرة ونسخ
 المقدير والقياس ان لا يجوز الاستصحاب
 ونقول في رحمته الله والسامع رحمه
 الله يومئذ كان سهو من قلم الناسخ الصواب
 يومئذ او في زماننا او نحوها **قوله** ولكن
 اعتبار الخ هذا على زعمه من ان التعامل
 سلق من اقسام الاستحسان هو الكلي
 الواقع في عصر المجتهد من فقط **قوله**
 هل ثبت باعتباره الخ ان التعامل الكلي
 الذي في عصر الاحتماد ثبت به الحكم الشرعي
 على الاطلاق وتترك به القياس وتختص به
 النص كما في الاستصحاب واما غيره فلا
 لكن قد يكون لما طالع بعض الاحكام كما سبق
 من هذه التعاريف كالاتوال والافعال
 من النكاح والطلاق والعنق والقتل
 والضرب والقتل والكسب ونحوها **قوله**
 كاعتبار التعاريف في صحة وقف القول

الخ ظاهر اما اول افلان التعاريف لما وقع في كل
 منهما ثبت كل منهما به مستقلا والاعتبار
 قياسا والاحكام دلالة انما يكون فيما لم
 يدخل تحت الدليل ظاهر وعيارة والافلا
 تحقق الاصلية والفرعية وقد عرفت
 ان التعاريف راجع الى الاجماع فيكون تقدير
 كلامه كاعتبار الاجماع في وقف المنقول
 الخ وليس هذا القول القابل اعتبار النص
 في فرضية الزكاة بناء على اعتبارها في فرضية
 الصلاة وكان وقع في هذا القولهم كونه
 الاستصحاب فظن انه اعتبار وقاسر وليس
 كذلك بل هو ينظر البعض افراد نوع
 ببعض كالمقابل الزكاة فرض كالصلوة
 واما انما افلان الاستصحاب ثابت
 استحسانا بخلاف القياس عليه وقد
 ذكر في الاصول عموماني بحث القياس
 ان شرطه ان لا يكون الاصل معقد ولا
 عنه وحصوصاني بحث الاستحسان ان
 الاستحسان الذي يتغير به القياس الحقي

لا يجوز تقدسته وتقليله وإرادوا إلحاقاً
 دلالة بمنعه **قوله** فيما سيجي في
 الضامن وظانف الاحتماد إذا إلحاقاً وتوكل
 كل عارف باللغة ولا تختص بمحمد كما بين
 في الأصول على أن كلمة الاعتزاز والتقليل
 والتأثير الواقعين فيما سيجي مختصة
 بالقياس في العرف **قوله** كاعتبار التعارض
 في صحة وقف بعض إلحاق هذا العنا سيموز
 وجهين لما سبق **قوله** فاعلم أن المرتبة
 الأولى من البحث قد انتهت في الأصول لم
 يفصل فيما رانا من كتب الأصول كالرد
 والديم والسلم والمشار والمعتني ومزود
 وخواتمها أحوال التعارف انما ذكر في
 الأدلة الشرعية في ذي الأربعه حيث
 اعترض بالتعارف واجيب بأنه راجع
 إلى الإجماع وفي الإجماع حيث فسره
 إلى غرمة وهي تكلمهم أو علمهم كلهم ورجية
 وهي تكلم بعض علم وسكوت الباقيين
 بعد البلوغ ومعنى مدة التأمل وسنة

الاستحسان

الاستحسان حيث قيل قد يكون بالإجماع
 كالاستصناع **قوله** وأما المرتبة الثانية
 إلحاق قد عرفت فساده من وجهين وكذا فاقاً
 قوله وأما المرتبة الثالثة إلى آخره **قوله**
 ثم يوتى المرتبة الثانية إلحاق قد عرفت أن
 فساده لا يجوز كأنه نثار من ظن كالأستصناع
 وممتد قاعدة كلية اعتباراً وقياساً والغفلة
 عن كونه ينظر فنذكر وكذا **قوله** ثم تصدى
 إلحاق ومن عجب العجايب أن محمد أرحمه الله
 لما اعتبر وقاس على نزعهم وقف نوع المنقول
 على الاستصناع وممتد قاعدة كلية بأن
 تعارف الناس ومنعه من المنقول حار
 وفقه ذلك دلالة قطعية على حواز وقف
 كل صنف ويختص من المنقول المتعارف
 لأن دلالة العام قطعية عندنا قاي طحة
 بقيت لاعتبار المشايخ وقياسهم وأي معنى
 له حتى نظروا إلحاق قد عرفت أن ذلك النظم
 لم يبق إلا عبارة العنا في رحمه الله وعرفت
 حال **قوله** ولما كان القول المذكور إلحاق

قد عرفت ان جوار وفق التقود وخصوصها
 لم يقع الا في القباية واليزازيد والقنية
 وقد ذكرنا في كل منها انه لم يتعين بل لم يحتل
 تا سبسه على قول محمد رحمه الله بل الظن
 في كل منها تا سبسه على خلاف ما لو تعين
 تا سبسه على اصل محمد رحمه الله **قوله**
 على ظاهر الرواية المح كلامه الى هنا ذلك
 التقود عند التعارف جازر عند محمد رحمه
 الله واتا مع خلاف وهذا الكلام دال
 على ان جوار في غير ظاهر الرواية فحق العبارة
 ان يقول بذلك على قول كنه حنفية رحمه
 الله ولي يوسف **قوله** على كلامه وجملة
 باطل بعد حذف الزوائد هذا المسلك
 ان التقود داخل قوله محمد رحمه الله
 ما تعارف الناس وفقه كلمة عامة جسيما
 عموم متصلة وان جوارز وقفها مطرح
 في القنية واليزازيد والعتابية موشا
 على قاعدة محمد رحمه الله فيكون الجواز
 بمعنى الزوم فتقول عموم الصلة لما وجد

لا ما سيوجد ولا يمكن الا الحاق لعدم المساواة
 ولا القياس لان الاصل ثابت بلا خلاف
 استحسانا بالتعامل وروايات القنية
 ضعيفة وقد روى هذا عن برهان الدين
 صاحب المحيط ولم يوحده في مصنفاته
 مريبا الى زفر رحمه الله وقد روى النقا
 عند عدم جوار وقد اعترض الخصم اطلاقها
 غير صحيحة بل لا بد من التقييد بالتعارف
 وانت تعلم ان الاطلاق في مقام التقييد
 بلا قرينة معينة خطأ وان تقييده بدونها
 تغييره ولسن وكذا لم يحمل المتيقن المطلق على
 المقيد وان كانا في حادثة واحدة الا في
 الضرورة وحمله على ما فرض سليم صحيحة
 الروايات على اختيار قول زفر ولم يثبت
 من غير ولو سلم عدم الاولوية فلا اقل من
 الاحتمال ومعه لا يثبت الزوم بدون
 الوصية وعناية اليزازيد الضام مطلقة
 وقد عرفت الخصم الضام يوجب تقييدها
 وقد ذكر في الوصايا عدم جوار وقف

التقود مطلقا فحمله الضياء على اختيار قول
 زفر رحمه الله اهون من حمله على التقييد
 في الموضعين وغير الثابت والثاني كما سبق
 وعيارة العتائية بنادي على ضعفه فحمله
 الضياء على اختيار قول زفر رحمه الله اهون
 من حمله على التقييد في الموضعين وغير الثابت
 والثاني كما سبق وعيارة العتائية بنادي
 على ضعفه فحمله الضياء على اختيار قول زفر
 عند التعارف والحاجة اهون فلم يتعين
 بل المرزح بل لم يحتمل تأسيس واحد من هذين
 الثلاثة على قاعدة محمد حتى يكون المراد
 من الجواز اللزوم بدون الوصية وغائبه
 الضياء احتمال كونه قول شخص بقول بالزوم
 بدون الوصية وبه لا يخرج الجواز عن معناه
 الظاهر المتبادر الى اللزوم ولا يثبت به
 ولا رواية والله تعالى اعلم **قول** وانا
 التسهيل على رأي الخ **قول** ان كلا من الحكمين
 المذكورين غير صحيح اما الاول فمن وجهين
 الاول يستدعي مقدمة هي التحيز مذنب

زفر رحمه الله في الوقف قال في المحيط الشري
 واما شرط جواز فقد اختلفوا فيه قال
 ابو حنيفة وزفر رحمه الله شرط جوازه
 فقد اختلفوا فيه ان يكون موصى به حتى
 لو لم يكن لا يصح انتهى وقا في الاختيار قال
 ابو حنيفة وزفر رحمه الله شرط جوازه ان
 يكون موصى به او يقول اذا امت فقد
 وثقت حتى لو لم يوصى به لا يصح وقا في
 في الذخيرة ذكر في ظاهر الرواية ان شرط
 جواز شرط الوقف عندك حنيفة رحمه
 الله لا صفاقة الى ما بعد الموت والوصية
 حتى لو لم يوصف الى ما بعد الموت والوصية
 عندك حنيفة رحمه الله ليست بشرط
 الجواز فان الوقف جائز عندك بدون
 ذلك لكنه غير لازم وانما يصير لازما
 بالاضافة الى ما بعد الموت او بالوصية
 وهذا لان ابا حنيفة يجعل الواقف **قول**
 على ملكه صارقا لمنفعة الى الجنة التي سماها
 فكون بميزة العارية والغاربية جارية

عن لارمه ومعنى الجواز جواز صرف العقل
الى تلك الحرمة انتهى وقال في الحاشية وذكر
في الاصل كان ابو حنيفة رحمه الله لا يجيز
الوقف ويطاهر هذا اللفظ اخذ بعض
الناس وقال عندك حنيفة لا يجوز الوقف
جواز الاعادة وقال في الهداية وهو
الشرع عند ابو حنيفة رحمه الله حيس
العين على ملك الوقف والمصدق بالمنفعة
بمصلحة العارية لم قبل المنفعة معدومة
والتصدق بالمعدوم لا يصحانه كذا
عنده الا انه عن لارمه عن ثمة العارية انتهى
وقال في البدائع لا خلاف بين العلماء بجواز
الوقف في حق وجوب التصديق بالشرع
ما دام الوقف صالحا حتى ان من وقف دارا
او ارضه يلزمه التصديق بعلة الدار
والارض ويكون ذلك بمنزلة النذر
بالتصدق بالغلة وقال في الحاشية
ولو قال صدقة موقوفة مؤبدية جاز
عند عامة العلماء الا عند محمد يحتاج

لجواز الاعادة
لجواز الاعادة
لجواز الاعادة

الى التمسك

الى التمسك وعلى كحقيقة رحمه الله يكون
نذرا بالتصدق بعلة الارض ويبقى تلك
الواقف على حاله حتى لو مات يكون ميراثا
عنه انتهى وقال فيما ايضا ولو قال صدقة
موقوفة مؤبدية في حياي ومن بعد وفاتي
جاز ذلك ايضا في قول مختبر الواقف
واما على قول كحقيقة رحمه الله فما كان
حاشا ذلك منه نذرا بالتصدق بعلة
فعلته ان يباع بذلك وله الرجوع عن
معنى الوصية وهو قوله من بعد وفاتي
لكنه ان لم يرجع جاز ذلك من الثلث انتهى
فاذا نظرناظر الى هذا المجموع حصل له
حيرة واضطراب في مذهبه في حنيفة
رحمه الله لان بعضهم قال الوقف عند ثمة
باطل الا بطريق الوصية وبعضهم قال
يجوز كالعارية ثم فسروا الجواز بحرف
العلة الى تلك الحجة ففهم منه عدم وجوب
الصرف وبعضهم جعله كالنذر فوجب الصرف
والتصدق والمنفعة التصديق والتلفظ

بل أرادهم قوله متضمن به عند وجود الغلة
كقولهم الاجارة تملكك المنفعة بعوض ولا امانة
تملكها بغير عوض والبيع تملكك غير عوض
والهبة تملكها بغير عوض فان معنى كل
منها عقد موضوع له ولا يلزم وجوده
عند العقد كيف ولولم يكن المراد هذا
الرواية لا يجوز الاعادة وورد على الثاني
انه لا معنى حينئذ للوقف بل يكون امانة
او توكيلا لها او بالتصدق اذا استجار
عليه فان كلامهما لا يلزم ان يكون بلفظ
كما يتنزه في موضعه فلا معنى لقولهم وقف
المنقول لا يجوز اصلا عندك حينئذ رحمه
الله اذا اعادته والتوكيل يتصدق وعليه
والاستجار عليه يجوز عندك حينئذ رحمه
الله وغيره بلا خلاف اصلا فليكره ان يكون
وقف كل منقود حتى التقود جائز عنده
وهذا يرد على الثالث ايضا ولا يلزم ان
يكون النذر او بلفظ لله على او نحو
قالت الخانية لو قال ارضي عن صدقة

ولم يرد

ولم يرد على هذا قالوا جميعا ينبغي هكذا الواقف
بامتناعه على الفقراء ولو باعها ونصدق ثمنها
جاز ايضا كالزبايع مال الزكاة واذى الزكاة
من الثمن ولا يجوز القاصي على الصدقة لان
هذا نذر بالصدقة عند الكمال انتهى وقال
فيها ايضا رجال قال جعلت غلة دارى هذه
للساكين يكون نذرا بالتصدق بالغلة
انتهى فالأمرنى حينئذ ايضا لذلك القول
لصحته نذر بتصدق غلة المنقول مبطل
قالت في فتح القدير واذ لم يزل عندك حينئذ
رحمة الله قيل الحكم يكون موجبا لقول
المذكور حبس العين على ملك الواقف والتصدق
بالمنفعة وحقيقة ليس الا بالتصدق بالمنفعة
ولفظ حبس لا معنى له ببيعه حتى شاؤا ملكه
مستوفيه لما لو لم تصدق بالمنفعة فلم يجد
الوقف الا مشيئة المصدق بمنقصته وله
ان يترك ذلك متى شاء وهذا القدر كان
تأنيلا له قبل الوقف بلا ذكر لفظ الوقف
فلم يعد لفظ الوقف شيئا وهذا معنى ما ذكر

في المبيوط من قوله كان الوصية رحمه الله
 لا يجوز الوقف وهو ما اراد المصنف بقوله
 وهو الملقوط في الاصل يعني وحيد
 يقول من احد بطاير هذا اللفظ فقال
 الوقف عندك حقيقته رحمه الله لا يجوز
 صحيح لانه ظهر انه لم يثبت به قبل الحكم حكم
 لم يكن له اثر زائد على ما كان قبل كان
 كالمعذور والجواز والمفاد والحققة
 فرع اعتبار الوجود فقلو من قوله
 لا يجوز ولا يجوز ليس المراد المتلفظ بلفظ
 الوقف بل لا يجوز الاحكام التي ذكر غيره
 الا ان يحكم بها حاكم انتهى وهذا حسن
 جيد غير ان فيه عطفه عن كون وقف
 عندك حقيقته تدمر بالتصدق بالغلة
 وقد ذكرناه سابقا عن البدائع والخائنة
 والامتنان لاجود يلحق الاحق بالقبول
 ما في تحفة الفقهاء وهذه عبارته واما
 اذ جعل ارضه اوداه ووقف في حال
 حياته ولم يقال وصية بعد وفاته

يكون

تكون هذا الوقف صحيحا في حق التصديق
 بالغلة والتكسب والدار الى وفاته
 ويكون تدمر بالتصدق ويكون رمة الارض
 على ملكه يجوز بيعه والمصرفان فيه ولو
 ما يصير ميراثا للورثة وهذا معنى
 قول بعض المشايخ اذ الوقف لا يجوز عند
 كحقيقته رحمه الله لان الوقف لا حكم له
 عنده بل يكون تدمر بالتصدق بغلته
 ومتافقه انتهى كلام التحفة بقى ان قول
 المبطل والتصدق بالمنفعة المعدومة
 لا يصح ما معناه لا يلزم فرضا اذ مراد
 بطلان الوقف عدم حكم مختص به عند
 كحقيقته رحمه الله وهو اللزوم والالا
 يلزم ان لا يجوز الاعادة ولا يورث هذا
 التاويل انه بالوصية يلزم واما قول
 من قال في المحيط الترخي بعد قول المعدوم
 الا بالوصية ومعلوم انه بالوصية يلزم
 واما قول من قال كالعارية والعارة والنسيئة
 في مجرد ابقاء العيز والتصدق بالمنفعة

وَقَدْ مَحْزُوجٌ عَلَى الْمَلِكِ وَصَحَّةُ الرَّجُلِ
 وَقَدْ مَحْزُوجٌ فِي أَنْهَ لَا يَلْزَمُ الْوَقْفُ نَذْرًا بِالنَّصْدِ
 عِنْدَكَ حَنْفَةُ رَحْمَةُ اللَّهِ كَرِيفٌ وَقَدْ ذَكَرَ
 فِي الْمَذَابِ أَلَا حِمَامٌ عَلَى وَجْهِ النَّصْدِ
 فَظَهَرَ أَنَّ الْخِلَافَ لِفُطْحٍ وَأَنَّ الْوَقْفَ
 عِنْدَ أَبِي حَنْفَةَ رَحْمَةُ اللَّهِ وَزَفَرٌ رَحْمَةُ اللَّهِ
 إِذَا الْمَرْتَضَى إِلَى الْمَوْتِ لَا يَكُونُ وَاقِفًا
 مُصْطَلِحًا بَلْ يَكُونُ نَذْرًا أَلَا يَفْرُقُ وَأَنَّ
 الْوَقْفَ الْمُصْطَلِحَ لَا يَنْفَكُ عِنْدَ الزُّومِ
 وَقَدْ فَحِمْ حَمَلًا رَوَى عَنْكَ حَنْفَةُ
 رَحْمَةُ اللَّهِ أَنَّهُ يَجْزِي وَاقِفَ الْعَقَارَةِ وَنَ
 الْمَقُولَ عَنْ زَفَرٍ أَنَّهُ يَجْزِي وَاقِفَ النَّقْوَدِ
 وَمَحْمُودًا عَلَى الْوَصِيَّةِ وَأَنَّ رَوَا بِمُطْلَقًا
 اعْتِمَادًا عَلَى أَصْلِهِمَا وَالْأَفَنْدُ رَجُلٌ الْقَوَّةُ
 وَغَلَّةُ الْمَنْقُولِ وَكَذَا اعَادَ وَالتَّوَكُّلُ
 بِالنَّصْدِ وَيَعْلَمُ مَا وَالْأَسْتِجَارُ عَلَيْهِ يَصِحُّ
 بِالْإِخْلَافِ فَلَا وَحْدَهُ حَنْفَةُ لَعَدَمُ الْحَوَازِ
 وَلَا التَّخْصِصُ لِحَوَازِ زَفَرٍ وَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا
 بِالْحُكْمِ بِالْوَقْفِيَّةِ فِي غَيْرِ الْوَصِيَّةِ عَلَى مَذْهَبِ

زَفَرٌ رَحْمَةُ اللَّهِ بِأَطْلٍ إِذَا وَقَفَ عَنْهُ بِلَيْتٍ
 وَلَوْ سَلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ بِنَذْرٍ فَأَعَانَ وَتَوَكَّلَ أَوْ
 اسْتِجَارَ فَلِحُكْمِ بِالْوَقْفِيَّةِ حُكْمٌ بِأَحَدِهِمَا
 الْأَسْيَا لَا يَخْرُجُ عَلَى الْمَلِكِ وَلَا حَدَثُ الزُّومِ
 عِنْدَ أَبِي حَنْفَةَ وَتَحْمَدُ رَحْمَتُهُمَا بِالْحُكْمِ الْأَوَّلِ
 وَالثَّانِي أَنَّهُ قَدْ صَرَّحَ أَنَّ صَحَّةَ الْوَقْفِ
 لَا تَدْخُلُ فِي الْحُكْمِ أَصْلًا بَلْ يَتَعَالَى كَوْنُهُمَا مَذْرَأًا
 بِبَرَاءَةِ الذَّمِّ مِنَ الضَّمَانِ فَتَقُولُ لِأَصْحَابِ
 عَلَى الْمَقُولِ أَنَّهُ فَعَلَ مَا فَعَلَ بِأَذْنِ الْوَاقِفِ
 وَيُطْلَأُ الْوَقْفُ لَا يَسْتَلْزِمُ بَطْلَانَهُ وَأَنَّ
 كَانَ الْأَذْنَ مَتَرْتَبًا وَمُنْفَرِّغًا عَلَى الْوَقْفِ
 وَفِي صَحَّتِهِ ظَاهِرٌ أَنَّ الْبَاطِلَ لَا يَتَضَمَّنُ شَيْئًا
 حَتَّى يَبْطُلَ بِبَطْلَانِهِ بَلْ يَكُونُ عِيَارَةً عَنْ ذَلِكَ
 الشَّيْءِ أَنْتَبَهَ الْخِلَافُ الْفَاسِدُ فَإِنَّهُ قَدْ يَتَضَمَّنُ
 شَيْئًا حَتَّى يَفْسُدَ بِنَفْسِهِ قَالَهُ صَاحِبُ
 الْهَدَايَةِ فِي سُنَنِ بَيْعِ الثَّمَرَةِ عَلَى الْخَيْلِ
 وَأَنَّ اسْتِجَارَتَهَا مُطْلَقًا وَتَرْكُهَا عَلَى الْخَيْلِ
 وَقَدْ اسْتَأْجَرَ الْخَيْلَ لِلْوَاقِفِ الْأَذْرَ الْكَ
 كَاتِبُ لَهُ الْفَضْلُ لِأَنَّ الْأَجَانَ بَاطِلَةٌ لَعَدَمِ

يعني جبر القاضى عند الكل فكيف
 يحدث للزوم

التعارف والحاجة فبقى الاذن معتبرا
خلال ما اذا اشترى الذرع واستاجر
الارض لما ان يدركه وتركه حيث لا يطيب
له العضل لان الاجارة فاسدة للجمالة
فاورث حيث انتهى وقال في العتائية
فان قيل لان بقا الاذن فانه يثبت في ضمن
الاجارة وفي بطلان المستقمن بطلان
المستقمن كالوكالة الثانية في ضمن الرهن
بيطل بطلان الرهن اجيب بان الباطل
لانه هو الذي لا يتحقق له اصلا ولا وصفا
على ما عرف والمعدوم لا يستقمن شيئا حتى
بيطل بطلانه بل كان ذلك الكلام ابتدأ
عبارة عن الاذن فكان معتبرا انتهى
وقال تاج الشريعة وتحققوا الفرق من
الاذن ههنا صار اصلا اذ الباطل عبارة
عن الاذن المعدوم والمضمحل والمعدوم
لا يصح متضمنا شيئا ولهذا الشيء لا يجبر
المثل فلا يستقمن الاذن فيصير الاذن بنفسه
اصلا مقصودا فلا كذلك في فصل

الاجارة

الاجارة الفاسدة اذ الفاسد عن الوجود
ما جعله الغالب بوصفه فلا يكون معدوما
فامكن جعله متضمنا للاذن فانه فاسد
نفسه المتضمن ووارث جدينا فانه انتهى
فاذا التقدر هذا فقدم الضمان على التوبة
لقا الشرط على ما له بطلان الوقف فله
يكن صحة الوقف مدارا فلا يدخل في الحكم
تقراني اخات ان لا ينفذ الحكم بوقفته
التقود على مذهب زفر رحمه الله اصلا
لان الاصل باب الوقفية حديث صحيح
ستفيض اخرج الامة الستة كلمته
عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اصاب عمر
بجزارضا قال النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اصبحت رضائا اصيبا لا قط النفس
منه فكفنا واني به قال النبي صلى الله عليه
وسلم ان شئت حسبت اصلنا ولا يوهب
ولا مورثة القفرا والقرى والرقاق وفي
سبيل الله والضيف لا جناح على من ولهنا
ان ياكل ثوبا بالمعروف او يطعم صدقيا

غير بقول انتفى وأخرجه الطحاوي ومحمد
ابن حسن رحمه الله في الأصل فذكر عليه السلام
حسب الأصل فلهذا جعل الأئمة الثلاث الغلة
بقا العين مع الانتفاء وزاد أئمتنا التأييد
لوجوده في الأصل وتأثيره في الحكم كما
سبق بيانه وحسب الأصل لا يتصور في
المفقود وقد عرفت فيما سبق حال تنزيل
الشيء منزله واختصاصه فيما فيه ضرورة
وحكم القاضي إذا خالف السنة لا ينقد
كما لحكم بعدم شرطية الدخول في المطلقة
الثلاث على مذهب سعد بن المسيب
وحوار بيع الدرهم بدرهمين على مذهب
ابن عباس رضي الله عنهما وأوصيا وقف
المفقود لا دليل عند علمه لأن الدليل
في الوقف ما قاسر واستحسن الأول
لا بد له من جامع وهو كونه مالا مستغنيا
به مع بقاء عينه عند مالك والشافعي والحمد
لله وزاد أئمتنا الثلاثة على هذا
مكان التأييد لأنه موجود والأصل

وله تأثير في صحة الوقف لأنه حصول التواتر
والدوام ليس كالمنقطع فقا سده عليه مع
الفارق فلا يجوز والتأييد لا يمكن إلا في
العقار غير أن البناء والأشجار لما اتصل
لها اتصال بها اتصال قرار وعدا منها
دخلا فواقفها كما دخل في بيعها واقتضى
صحة رحمه الله على هذا وزاد الأئمة
حوار وقف متقول له دخل في تخصيصه
غلة العقار إذا وقف معها تبعا كالمسا
والأشجار والثاني اتابا لنصر وموانع
والحنان أو بالحقاق ونحو الأبل وهذا عند
مما خلافا لا حصة رحمه الله بالبقا مل
المسلم بالاجماع وزاد عند محمد رحمه الله
فقط في الأشياء التي عدها أو بالحقاق به
وزاد في الأشياء كرها المشايخ فما اجتمع فيه
الأوصاف الثلاثة الشائقة كالكتاب
والبقرة وكل هذه الأدلة مفقود وحصل
الغلة بجراد الانتفاع الغاء الوصف من المؤثر
الموجود في الأصل اعني البقا والتأييد



قياس مع الفارق البين وذا لا يجوز بلا
خلاف وحكم الحاكم بقول دليل يعتمد
عليه لا ينفذ كما إذا فقي على الدين
لأنه لو لم يسقط عن عليه لتأخر
المطابقة كما هو مذهب العلماء لا ينفذ
كما ذكر في الفتاوية وغيره وانما الاجماع
ليفقد عند بعض الأصوليين بأكثر الفقهاء
ومواظام في كلام الهداية حيث وفيها
اجتمع عليه الجمهور لا يعتبر مخالفة البعض
وذلك خلاف وليس باختلاف انتهى
وان حال بعض الشراح على القول الجمهور
بخلاف الأكثر في منع الاجماع على انه لو
ادعى مدعى جمهورية وقف النقود
ولم يتعد عن الصواب وانما قال في
الهداية والمعتبر الاختلاف في الصدر
الاول قال في الفتاوية معناه ان الاختلاف
الذي يجعل الحل يحمدا فيه هو الاختلاف
الذي بين الصحابة والتابعين الذي
يقع فيه بعدهم ولم يروا اختلافات

بإدفع

وقف النقود عن تعريض الصحابة والتابعين
وهذا كله بعد الاغماض عن تقلد فضا
زماننا الفضا بالرشوة وأحد من أكثر من
اجر المثل في كتاب الاستحالات وغيرها فان
كلامها يمنع نقاد الحكم كما بين في الفتاوى
هذا ما عندي والعلم عند الله تعالى وأما
الحكم الثاني فباطل من وجهين ايضا الاول
انه منع على الحكم الاول ففساده فساد
والثاني انه مبني على حدوث اللزوم في
وقف النقود بالحكم الاول عند ما إذا
باطل من أربعة الاول ان عدم اللزوم
لازم لو وقف النقود وجزء من مفهوم
عند من على نزع الحضم فاذا لم يدخل في
الحكم لزوم انعكاس اللزوم عن لازم
وجود الكل بدون خبره وان دخل صار
مجمعا عليه فلا خدق اللزوم عند ما
فيقصد بعد الحكم على خلاف مذهبهما وكذا
قول يحمدا في بعض الاجتهاد والابطال
قولهم بالحكم يصير مجمعا عليه والثاني ان

مطلق الصحة مع عدم اعتبار الزوم وعدم
ليس مذهبا زفر رحمه الله ولا غير
ولا مجمعا عليه فيكون الحكم به باطلا
بخلاف كتابات الطلاق عند النية فان
كوفها طلاقا من غير يقرض لصفة البينو
والرجعة مجمع عليه فيمكن ان يحكم به فقط
ولا يدخل الصفة في الحكم على ما ينبغي
ان شاء الله تعالى فيلزم الحكم بالصحة
مع عدم الزوم ويكون مذهب زفر رحمه
الله قد دخل عدم الزوم كما في الحكم فتكون
مجمعا عليه والثالث ان مذهب زفر
رحمه الله في حواز الوقف واحد كما سبق
فعند ما الوقف حبس العين على ملك
الواقف والنصد في الغلة فاذا حكم
بصحة الوقف على رأي زفر رحمه الله فقد
حكم ببقاء العين على ملك الواقف وما
انما يقول ان الزوم يكون الوقف عندهما
حبس العين على ملك الله فيخرج عن ملك
الواقف بالضرورة فالزوم عندهما فرع

الخروج

الخروج واذا بقي بعد الحكم الاول على ملك
الاجماع المركب لانه فستر يا اتحاد الحكم مع
اختلاف العلة كفساد صلاة مقتضد
مستمر انة فانه متفق عليه ان علة القصد
عند الحقيقة ومستمر المرأة عند الشافعي
رحمه الله فكذا ههنا عدم لزوم وقف
النقود متفق عليه لكن عليه عند زفر
رحمه الله عند لزوم الوقف مطلقا
بدون الاضافة الى الموت وعند غير
عدم حواز وقفها ولك ان يقول فيه
حدث قول ثالث فيما اختلف فيه
وقد ذكرنا الاصول انه لا يجوز اذا
اجتمع قولان في امر واحد شرعي يلزم
من القول الثالث نقضه وههنا
كذلك فانهم اختلفوا في وقف النقود
بالحواز وعدمه ومما ستر كان عدم
لزوم وقفها فاذا حدث الزوم انتقاض
ذلك فان قلت عدم الزوم اصيل
لا شرعي قلت بل هو شرعي لانه عياره

الفاسق كل منهما منفصل عن الآخر مختلف
 فيه وان اجتمعنا نادرا وليس لها لازم واحد
 مشترك فيه بخلاف عدم لزوم الوقف
 مطلقا او بالجملة ان الاختلاف والمختلف
 فيه في وقف المقود واحد ولا يمكن الجمع
 بين القولين لكونهما بين القولين ولهما
 لازم واحد شرعي يلزم من القول الثالث
 هدم فلا يجوز وفي مسألة القاضي خلافا
 وامر ان يختلف فهما يمكن جمعهما لانهما
 ليسا في اختلاف واحد كوقف المقود
 والقول الثالث جمع بينهما لا خارج منهما
 كما في خزن المحتمل **قول** ولا تعلق له
 بغير عدم اللزوم والتعلق باللزوم والكل
 يستلزم التعلق باللازم والخير واللازم
 الانفكاك ووجود الكل دون الجزء كما
 يتبين سابقا وفسر على هذا امثال
 ما سذكر **وقول** فان قول الواقف
 الخ فهذا ان ليسا نظرين لما نحن فيه اذ الكلام
 في اتصال امر واحد بوصفين متباينين

بعد الحكم مذهب القائل باحد المتباينين
قول وعدم اعتبار القيد المذكور في
 الحكم ليس اعتبارا بقدمه ولا مستلزما له حتى
 يتوهم انه ليس بحكم على راي زفر رحمه الله بل
 تغيير له لا تخفى على المتأمل انما سبيان
 في عدم كون الحكم على راي زفر رحمه الله
 وكونه تغييرا له غايته ان اعتبار عدم جعل
 الحكم سيارا مذهب زفر رحمه الله وتغيره
 من وصف عدم اللزوم واللازم وعدم
 الاعتبار بجعل المحكوم به مطلق الصفة
 المحتمل للزوم وعدمه وكذا الانصف
 بهما بعد الحكم الاول بالسنية الى الفريقين
 ومعين مذهب زفر رحمه الله عن التقييد
 الى الاطلاق لان مذهب زفر رحمه الله
 كما اعترف الصفة المقيدة المحكوم بها فيكون
 الحكم بجزء مذهب زفر رحمه الله الذي
 لم يكن متفقاً عليه ولا محتملاً فيه في كل
قول وهذا اذا علو الخ هذه المسئلة
 ليست فيما نحن فيه لان وقوع الطلاق بالكتابا

مجمعا عليه والاختلاف انما هو في وصف
فلما كان شرطه العتق مطلقا الطلاق ووقع
حكم حاكم عليه كان الحكم بمجمع علمته لا يختلف
فيه ولا يخرج من مذهب الحاكم ثبوت الحقيقة
بالتكاملات بدون الحكم به كيف يدخل في
الحكم بخلاف ما نحن فيه فان نجرد صحة
وقف النقود ليس بمجمع عليه ولا مذهبا
لاحد فلا عكس الحكم به فكل من الحكم يختلف
فيه وهو المقيد بعدم الكفر ومرفيد دخل
المقيد في الحكم الضرورة وكذا مسئلة
الاذن ليست فيما نحن فيه اذ القضاء
بإثبات المبيع المشتري الكائن من ذلك
النوع يتوقف على بطلان الاذن في ثبوت
ذلك المبيع المجمع عليه لا على قصره حينئذ
ذلك المتاع الذي هو مذهب الشافعي
ورفع الحكم على ذلك المنقح عليه لا على
فقر المختلف فيه فان هذا من صحة وفق
النقود ثم ان قوله فانكر القدر حشو مقيد
لان تصرفه لا لئلا الاذن فلا يثبت

الى انكاره والقول قول الغرض لا يمين فانكار
العبد الاذن واقراره به بعد البيع او الشرا
شيان الا ان يذكر الولى الاذن حينئذ
القول قوله الا ان يقيم الغرض بينة على
الاذن كذا في التاتارخانية وقتناوى واصل
فان وعينه ثم ان الحاصل كلامه ان حكم
الحاكم يقتصر على المتنازع فيه وعلى مداره
ولا يتعدى الى غيره مما وان ذكره الخصمان
اواحدة مما او القاضي مصرحاً بماى حكمت به
فهذا الخطا بين يعرفه من له ممارسته في
الفقه **قول** في الخلاصة المشتري اذا
صار مقتضيا عليه هل يصير البايع مقتضيا
عليه ان كان المشتري قال لا جواب دعوى
هو ملكي لان المشتري من فلان يعني من
البايع صار البايع مقتضيا عليه حتى
لا يسمع دعوى البايع هذا المحذور ويرجع
المشتري عليه باليمين انا اذا قال في الجواب
ملكى ولم ترد عليه لا يصير البايع مقتضيا
عليه حتى يسمع دعواه هذا المحذور والآثار

كالشاة وهو منصوص في الجامع الكبير
ومورطها وان يد رجل الصالة ورطها
عن ابيه واقام البيعة وقضى القاضي له
لها ثم جاء اخو المقتضى عليه وادعى ان
هذه الدار كانت لابيه مات وتركتها
مراثما بين الاخ المقتضى عليه وبيته بقضى
للأخ المدعى بنصف الدار لأن الأخ عليه
لم يقال في الخواب ملكي لاني ورثتها من
ابي فلم يقر الأخ مقتضيا عليه لانه ورثها
من ابيه بعد ما انكر وبعد اقامة البيعة
ولو اقرانه ورثها عن ابيه قبل اقامته
البيعة لا يسمع دعوى الأخ استحقوقي
هذه المسائل مجرد ذكر المدعى عليه شيئا
لم يذكر المدعى ولم ينادع فيه ولا ذكر
القاضي من الحكم ولم يتوقف الحكم بالملك
للمدعى على المدعى عليه على ذلك الشيء
دخل المذكور في الحكم وفيما نحن فيه ذكر
أحد الخصمين من فرج رحمة الله وطلب الحكم
على رايه قال القاضي حكمت بصحة التوقف

على راي من فرج رحمة الله فكيف لا يدخلنا
دخول راي من فرج رحمة الله وكان قيدا لارض
للمحكوم به فمثل هذا لا يهدم المذهب من
رحمة الله وحكم بتقصضه الذي لم يذهب اليه
بمجهدا **قول** ما ذكرته على بعض الروايات
اذا كان حكم المقلد في الخلافات مختلفا
به لا يرتفع منه الخلاف ولا يعين مجمعا
عليه ويجوز لقاض اخر تقضيه فنتناقض
قوله فيما سبق ترتفع الخلاف **قول**
قال في المحط البرهان الخ هذا الميقول
لا يدل على المدعى انه يوقود قضاه
المقلد في المجهدا منه بخلاف مذهبه
عمدا يجب يرتفع الخلاف ويصير مجمعا
عليه ولا يجوز لقاض اخر تقضيه ولا يلزم
من حواز تقليد الجاهل هذا التوقود كما لا
يغني قال في النبايع هذا اقرب من الاول
ولكن لا يلزم من هذا ايضا عدم حواز تقض
قاض اخر الا ترى انهم قالوا حكم الحاكم فاحد
في المجهداات حتى يكره للمحكومين الاخذ

بحكمه مع انه يجوز للقاضي ان ينقضه
وكذا اذا كان نفس القضاء مختلفا فيه
واضحا يجب تقييد هذا اذا لم يكن حكم
القاضي المقلد بخلاف مذهبه عند ابرار
قول في الفصل الثاني بعد هذا
الفصل ولو قضى بمذهب خصمه وهو
يعلم بذلك لا ينفذ قضاه لانه قضى
بما هو باطل في اعتقاده فلا ينفذ كما لو كان
مجتهدا او ترك رأي نفسه وقضى برأي مجتهد
رأي رايه باطلا فانه لا ينفذ قضاه
لانه قضى بما هو باطل في احتماده كذا هذا
ولو سني القاضي مذهبه شيء على ظن مذهب
نفسه ثم بين انه مذهب خصمه ذكر في
شرح الطحاوي انه لو لم يكن باطلا ولم يذكر
الاختلاف لانه اذا لم يكن مجتهدا ابتدأ به
قضى بما لا يعتقده حقا فبين انه وقع
باطلا كما لو قضى وهو يعلم انه مذهب
نفسه ثم بين خصمه وذكر في ادب القاضي
انه يصح قضاه عند كونه حقيقيا رحمه الله

وعندما

وعندما لا يصح لما ان القاضي مقتصر لانه يمكنه
حفظ مذهب نفسه فاذا لم يحفظ قد قصر
عن معذوره ولا كونه حقيقيا رحمه الله ان
السنيان غالب خصومنا عند تراحم الحوادث
فكان معذورا هذا اذا لم يكن القاضي من
اهل الاحتماد واما اذا كان من اهل الاحتماد
ينبغي ان يصح قضاه وفي الحكم بالاجماع
ولا يكون لقاض اخر ان يبطله لانه
لا يصدق على السنيان بل يحمل على انه
مجتهد فتقول رايه انتهى **قول** وقد
ذكر في قناوي البرازية الخ هذا ايضا
لا ينفذ فيما نحن فيه وهو الحكم في المجتهد
من المقلد بخلاف مذهبه عند لان الحكمة
في الاول بحمل دليل قوله ثم بان وفي
الثاني سنا **قول** وهذا انكشف
للمبردة انه لو كان كذلك لما قال في التنازع
تأقلا عن التهمة سئل ايضا عن القاضي المقلد
انه قضى على خلاف مذهبه هل ينفذ
قضاه وقال لا ينفذ قضاه انتهى



وفي القنية مع تمسك القاصي المقتدر
اذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ
ظاهر اختلاف الروايات في قاضي مجتهد
اذا قضى على خلاف رايه انتهى **تنبيه**
وان قد تبين بطلان وقف النقود فيه
معان اخذها عدم اخراج الزكاة المفروضة
على ظن الصحة ثانياً عدم جريان الارث
وفضا الدين وتنفيذ الوصية منها
على ذلك الظن وضع الحق من المستحقين
ظلم وجور وثالثاً انما اكل اهل الوظائف
ما لا يغير خصوصاً اذا اندم وارا
الرجوع بمنعه القاضي او مات ولم
يرض حملة الورثة او كان فيهم صبي
ومجنون قال الله تعالى ان الذين
يأكلون اموال اليتامى ظلماً انما ياكلون
في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً
ورابعاً الرجل قد يقف بقوده فيصير
فقراً حينئذ بعد على زعمه ونظر ان
لا يجب عليه ضحية ولا فطر ولا نفقة

قاري

قاريه الفقرا ولا حج ولا مناهلها ونظن
ان حل له اخذ الزكاة وسائر ما ستر
على الغني فيكون في اتم عظيم وخاسرها
ان المذكور في الكتب الاستقلال بخو
المضاربة والصناعة وفي زماننا هم
يستغلون بالعبثية التي ذمها رسول
الله صلى الله عليه وسلم وذمها العلماء
وصرحوا بكرهها حتى لو قالوا ما لكم
والعينة قائماً لعينة وسادسها ان الاكثر
المقول من حملة لا يعرفون صور العين
المذكورة المح كتب ويستغلون بالقرض
والبيع وكل قرض جريئاً فهو ربا وبعضهم
فسقه لابيالون واخذون الزرع بغير
حيلة فيقعون في ربا محض وحرام صرف
ويدفعون الى ارباب الوظائف فياكلون
الربا واو في الربا مثال اتيان الرجل امته
واشد من سنة وثلاثين سنة على ما قاله
خاتم النبيين وحبيب رب العالمين
صلى الله عليه وسلم وله مفاصل آخر

بطول ذكرها ولا يسعها وقتنا ومن
احبنا وهذا القدر كفي للزجر كل غاقل
متدين بل يزيد وزيد **تنبيه**
اخر لم ينال وفي هذه الرسالة عن التكرار
والنظير بل الوجهين الاول والثاني
والمبالغة في الزجر والمنع رجاء ان يكون
من الناصحين والثاني عدم الفقر
لكثرة الاستعمال وعدم القدر لا اختلال
المزاج خصوصاً الدماغ والبصر للتهذيب
والشفيع والعذر عند كرام الناس مقبول
والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا
محمد وآله وصحبه اجمعين.

والحمد لله رب

العالمين آمين

بمحمد الله

وعونه

وحسن

توفيق

المكتبة العامة

لأخوات محمد الخط العربي وأولاده

مصر